المحور العاشر

علاقات العِراق الدوليَّة 2023

أ. م. د. مروان سالم العلي[1]

- **تمهيد**

يُعد ملف (العلاقات الخارجيَّة) واحداً مِن أَهم أَسباب التصدّع في التجربة السياسيَّة العراقيَّة بعد العام 2003؛ لأنه خضع لِمُعادلتين (صعبتين) الأَولى الخيار الأَميركي في أَن يكون العِراق جزءًا مِن المشروع الأَميركي بالمنطقة والعالم، والثاني ضعف المنظومة الدبلوماسية بشكلٍ عام وضرورة تسليمها إلى شخصيات تؤمن بعِراق موحد.

فمِنذُ وِلادتها عملت حكومة محمد شياع السُّوداني على تبني وانتِهاج سياسة الانفِتاح الخارجي للعِراق تجاه الدول الإقليمية والعالمية بهدف كسب التأَييد الدولي للحكومة الجديدة التي تشكلت بعد مخاض عسير وأَزمة سياسية استمرت لأَكثر مِن عام. وتأَخذ بوصلة حكومة السُّوداني طريقها بتؤدة للاهتداء إلى علاقات طبيعية بالمُحيطين الإقليمي والدولي، وفق خطوات تتسم بالبطء. وبِلا شك أنَّ ملف العلاقات الخارجيَّة مُهِم في مقياس نجاح إِدارة الحكومة مِن عدمها، خاصةً أنَّ ملف العلاقات الإِقليمية يتمتع بديناميكية خاصة، تؤَثر على مسارات السياسة الداخليَّة وتحديد نوع السياسة الخارجيَّة. وأَخذت حكومة السُّوداني تبذل مسعاها الحثيث لإِنجاح إِدارة هذا الملف، وأَخذت مُنطلق السياسة الخارجيَّة العراقيَّة تقوم على التوازن وعدم الانحياز إلى سياسة مِحورية وهذا ما تم تحقيقهُ -إلى حدٍ ما- في عهد الحكومة الجديدة بعد فترة مِن العُزلة. ومِن هُنا فأَنَّ ملف علاقة العِراق بدول العالم المُختلفة يُعد واحِداً مِن أَهم الملفات الشائكة التي تواجه السُّوداني وحكومتهُ، وهي مُهِمة شاقة ومحفوفة بالمخاطر، لاسيّما في قدرته على التزام الحياد والتوازن مع إيران والولايات المُتحدة في ظل التوتر الساخن بينهما، فضلاً عن الحِوار السعودي-الإيراني الذي ترعاهُ بغداد مِنذُ عام 2022، وانفِتاح العِراق على الخليجيين والمصريين والأَردنيين في مجالات مُختلفة.

إِذ أَظهر خيار دبلوماسية العلاقات المُنتِجة، الذي تنتهجهُ حكومة الرئيس السُّوداني، بأنها تعتمد معيار التوازن بين الشرق والغرب، وبين إيران والدول العربيَّة، بشكلٍ لا يجعل العِراق طرفاً في أَي اشتِباك، بل طرف في جهود للتواصل. فالسُّوداني يرى بأن العِراق هو عنصر يتكامل مع دول على المنطقة، وبالتالي فإنّ استقرار تِلك البُلدان يأَتي مِن استِقرار البلد، وعليه ,فإنّ العلاقات معهُم تحكمُها المصالح المُتبادِلة.

(1) أكاديمي في كُلية العلوم السياسية/فرع العلاقات الدولية-جامِعة الموصل

وللوقوف على أَهم المُتغيرات التي شهدتها الساحة العراقيَّة الدوليَّة خِلال عام2023، تم تقسيم هذا التقرير على وفق الفقرات الآتية:

- **الموقف العِراقي الرسمي وغير الرسمي مِن أَحداث غزة**

يصعب تحديد الموقف العِراقي تِجاه الأَحداث، رغم إن الموقف الرسمي والعام يقف بالضد من الاعتداءات وحرب الإبادة الاسرائيلية على غزة، ففي البلد الكثير مِن القيادات والجِهات التي تؤَثر مُباشرةً على الأَحداث وموقف العِراقيين مِنها، والدولة كمؤَسسة هي واحدة بينها مِنها، فهُناك الدولة والفصائل المسلحة المنضوية تحت المقاومة الإسلامية، ومِنها الكيانات والأحزاب المدنية التي لا تمتلك سِلاحاً، وكُل موقف يصدر مِن أَي مِن هذه الفئات تؤثر على النظر الأَميركي للبلد الذي كان المفروض أَنْ يكون أَقرب الدول اليها. بالنسبة للحكومة في بغداد فإِنَّ الموقف الرسمي قد عبَّر عنها رئيسها محمد السُّوداني في قمة القاهِرة بهذا الخصوص، وكان موقفاً كلامياً قوياً تردد صداهُ في العِراق وكسب السُّوداني نقاطاً سياسية وشعبية جزاءً للمُفردات التي استعملها في وصف ما يجري وتسمية الأَطراف المُشارِكة فيها، لكن أَن يتدخل العِراق عملياً بتقديم دعم عسكري للمقاومة في فلسطين فهذا مما يستدعي إعادة قراءة الأحداث[1]. وللوقوف على موقف العِراق من أَحداث غزة، تم اعتماد التقسيم الآتي:

كان موقف العِراق مِن القضية الفلسطينية سِواءً على المستوى الرسمي للدولة أَو الشعبي موقفاً دِاعماً ومُساندًا لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ونِضاله مِن أَجل حريته المسلوبة، وحقهِ في إِقامة دولته وسيادته الكامِلة على أَراضيه، إِذ عدّت الحكومة العراقيَّة العمليات العسكريَّة التي شنتها حركة المقاومة الإسلاميَّة)حماس) ضد (كيان إسرائيل المحتل) في 7 تشرين الأَول (أكتوبر) 2023، نتيجة طبيعية للقمع المُمَنهج الذي يتعرض لهُ الشعب الفلسطيني، مِنذُ عقود مضت على يد الاحتلال (الإِسرائيلي)[2].

وفي ظل استِمرار العدوان الوحشي مِن قِبل كيان الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة وارتكاب مجازر دامية بحق آلاف المدنيين الفلسطينيين، طالب العِراق دول العالم والمُنظمات الدوليَّة باتخاذ موقف لإِنهاء تِلك المجازر، ورفع الحصار الظالم عن مدينة غزة وتوفير الممرات الآمنة للمدنيين ومرور المُساعدات الإنسانية العاجلة، كما استضافت بغداد المؤَتمر الخامس والثلاثين الطارئ لاتحاد البرلمان العربي، وذلك لِمُناقشة العدوان الصهيوني على غزة ووقف الهجمات الهمجية على استهداف المدنيين، ودعا المُجتمعون المُجتمع الدولي والمُنظمات الدوليَّة والإقليمية لتحمّل مسؤَولياتها بإِيقاف الحرب فوراً والعمل لفتح المنافذ لإِيصال المُساعدات الإنسانية والإِغاثية إلى فلسطين، وذلك تخفيفاً على قطاع غزة واستجابة لِمُعاناته جراء ما يتعرض لهُ مِن اعتداءات وانعِدام ظروف البقاء على قيد الحياة، كما أَكد المجتمعون على الموقف الرافض بشكلٍ قطعي لأَية دعوات للتهجير القسري من قطاع غزة بالأَدوات العسكريَّة لِما تُشكِلهُ مِن تصفية للقضية وضياع للحق الفلسطيني،

(1) شيروان الشميراني، الحرب في غزة تحليل للموقف العِراقي، مقال منشور على الرابط:
https://www.rudawarabia.net/arabic/opinion/02112023

(2) علي سعدي عبد الزهرة، موقف العراق مِن عملية طوفان الَأقصى وأَحداث غزة، مقال منشور على الرابط:
https://www.bayancenter.org/202310451/11/

وفي أَعمال قمة القاهِرة للسلام ناصر العِراق القضية الفلسطينية بِكُل ما تعنيه الكلِمة، وطالب بالإعلان الفوري لوقف إِطلاق النار وفك الحصار، كما قام العِراق بتوفير مُساعدات إِنسانية وتخصيص مبالغ مالية لدعم السُكان مِن الأَدوية والأَغذية[1].

وأَشار وزير الخارجيَّة العِراقي فؤَاد حسين إلى إِنَّ بِلاده تدعو للوقوف في وجه خطة ترحيل أَهالي قطاع غزة إلى سيناء المصرية، وحذر من أَنَّ توسّع ساحة الحرب سيُشَّكل خطراً على العِراق والمنطقة. ورأَى أَنَّ دعم الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره يحتاج إلى دعم عربي وإِسلامي ودولي[2].

مُظاهرات داعِمةً لغزة ورافِضة للعدوان الإِسرائيلي في بغداد

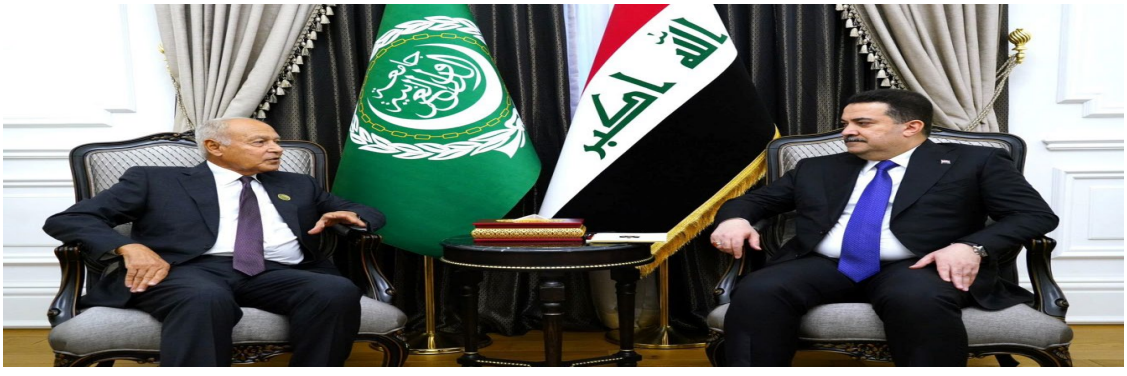

بحث رئيس مجلس الوزراء العِراقي محمد شياع السُّوداني، في16 تشرين الأَول (أكتوبر)2023، مع الأَمين العام لجامِعة الدول العربيَّة السَّيِّد أَحمد أَبو الغيط «أَهمّ الملفات العربيَّة الراهِنة والأَوضاع في الأَراضي العربيَّة المُحتلة بسبب العدوان الصهيوني، والحالة الإِنسانية السيئة التي يتعرّض لها أَبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة» بحسب بيان لمكتب السُّوداني ورد لوكالة شفق نيوز. وجدد السُّوداني التأَكيد على موقف العِراق الثابت

(1) المصدر نفسه.

(2) الجزيرة، العِراق يدعو للوقوف بوجه خطة ترحيل أَهالي غزة، مقال منشور على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/202319/10/

والمبدئي مِن الحقّ الفلسطيني في إقامة الدولة المُستقلة على التُراب الوطني، ووجوب حماية المُقدّسات في الأراضي الفلسطينية مِن محاولات طمس الهوية التاريخية، وعمليات الاستحواذ والاستيطان التي يُمارسها الكيان الصهيوني الغاصب[1]. وأهميَّة أَن يتخذ المُجتمع الدولي خطوات جادة ومسؤَولة لتفادي حصول كارِثة إنسانية تترك أَثرها على أَصل وجود الفلسطينيين في وطنهم المُحتل[2]. ومِن هُنا فأَنَّ استِمرار الحرب على غزة وطول أَمدها يُعزِزان فرضيات توسع الحرب إلى إقليمية تشمل دول المنطقة، ومِن ضمنها العِراق. بعد أن فرضت الحرب (الإسرائيلية) على غزة تداعياتها القوية على العراق، مثلما فعلت مع دول عربية وإسلامية عديدة، لكنها في حالة العِراق، تجاوزت المواقف لتنتقل تداعياتها على الداخل العِراقي.

- **الزيارات الدبلوماسية المُهمَّة**

1. زيارة الأَمين العام للأُمم المُتحِدة

وصل الأَمين العام للأُمم المُتحدة أَنطونيو غوتيريش إلى العاصِمة العراقيَّة بغداد في1 اذار (مارس) 2023 لتأَكيد الالتزام بدعم جهود العِراق في تعزيز السلام وحقوق الإنسان والتنمية المُستدامة لجميع العِراقيين[3]. وقال غوتيريش: «هذه زيارة تضامُن. تضامُن مع الشعب والمؤَسسات الديمقراطية في العِراق. وتضامُن معناهُ أَنَّ الأُمم المُتحِدة مُلتزمة بشكلٍ كامل بدعم توطيد مؤَسسات البِلاد.. أَنا واثق مِن أَنَّ العِراقيين سيتمكنون مِن التغلُب على الصعوبات والتحديات التي ما زالت تواجههم، عبر حِوار جامع ومُنفتح مُعبِراً عن «إعجابهُ» بالشعب العِراقي. وأَملهُ في أَن يكون للعِراق مُستقبل سلام وازدهار مع مؤَسسات ديموقراطية متينة»[4]. وتأَتي زيارة غوتيريش تزامُناً مع مرور عشرين عاماً على الاحتلال الأَمريكي للعِراق في آذار (مارس) 2003.

وبعد يوم مِن وصولهِ استقبل رئيس مجلس الوزراء العِراقي، محمد شياع السُّوداني، الأَمين العام لِمُنظمة الأُمم المُتحدة، أَنطونيو غوتيريش، وأَكد الأَخير مِن بغداد على دعم المُجتمع الدولي للعِراق. وجرى خِلال اللقاء بحث العلاقات الثُنائية بين العِراق والمُنظّمة الدوليَّة، واستعراض آفاق التعاون في ملفات النازحين والدور الدولي المطلوب، ومواجهة تحديات المناخ والحاجة للمُساعدة الدوليَّة في هذا الملف، وكذلك جهود العِراق في تعزيز التنمية، مُشيداً بأَولويات الحكومة وتركيزها على ملف مُكافحة الفساد، ودوره في خفض التوترات بالمنطقة وضمان استقرارها[5].

(1) رووداو ديجيتال، العراق يُطالب بخطوات دولية تفادياً لـ «كارِثة إِنسانية» في غزة، مقال منشور على الرابط:
https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/161020236.162023-10-

(2) العربي، شفق نيوز، السوداني يبحث مع أَبي الغيط الحرب في قطاع غزة، مقال منشور على الرابط:
https://shafaq.com/ar162023-10-

(3) يورونيوز، غوتيريش يصل إلى بغداد في أَول زيارة للعِراق مِنذُ 6 سنوات، مقال منشور على الرابط:
https://arabic.euronews.com/202301/03//un-secretary-general-guterres-solidarity-visit-iraq-democratic-institutions-camp-qatar

(4) الأُمم المُتحدة، الأَمين العام يصل إلى العِراق قبل توجهه إلى قطر، مقال منشور على الرابط:
https://news.un.org/ar/story/20231118572/02/

(5) DW، غوتيريش مِن بغداد: واثقون بأن العراقيين سيتغلبون على التحديات، مقال منشور على الرابط: https://www.dw.com/ar

وتأَتي زيارة غوتيريش في سياق دعم جهود الحكومة العراقيَّة على كافة الأَصعِدة. وتعد الزيارة «تعبيراً عن الدور المتوازن الذي يؤَديه العِراق بما يُعزز الأَمن والسلم الدوليين»[1]

وزير خارجية العِراق يستقبل الأَمين العام للأُمم المُتحِدة لدى وصولهُ إلى بغداد

كما جسَّدت زيارة الأَمين العام للأُمم المُتحِدة إلى إِقليم كُردستان بعد العاصمة بغداد وتحديداً 2 اذار (مارس)2023 دافعاً وخطوة تشجيعية لتقريب وجهات النظر بين الاقليم والحكومة الاتحاديَّة مِن جهة وتقريب وجهات النظر بين الأَحزاب الكرديَّة نفسها مِن جهةٍ أخرى. وشهد الاجتماع الذي جرى بين الأَمين العام ورئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني إلقاء الضوء على الإصلاحات الشامِلة التي تنفذها التشكيلة الوزارية التاسِعة لحكومة إِقليم كُردستان، وأهميَّة حماية أَمن الاِقليم واستقراره، وضرورة تطبيق اتفاق سنجار بِما يشمل إِخراج الجماعات المُسلحة غير القانونيَّة، وضمان عودة النازحين إلى مناطقهم[2].

(1) العربية، غوتيريش يؤَكد مِن بغداد على دعم المُجتمع الدولي للعِراق، مقال منشور على الرابط:
https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/202301/03/

(2) العربية، رئيس حكومة اقليم كردستان يجتمع مع الأَمين العام للأمم المتحدة، تقرير منشور على الرابط:
https://gov.krd/arabic/government/the-prime-minister/activities/posts/2023/march

ولا شك في أنَّ زيارة الأَمين العام للأُمم المُتحدة إلى العِراق مُهِمة وتُعبر عن اهتمام خاص مِن المُنظّمة الدوليَّة بالعِراق. هذه الزيارة تأَتي بعد فترة مِن الزمن تراجع الملف العراقي فيه أَمام الأُمم المُتحدة خطوات إلى الوراء بسبب الأَحداث التي استجدت في العالم لاسيما الأَزمة الروسية الأَوكرانية واستمرار تلك الأَزمة.

الزيارة وإن جاءت بدعوة رسمية مِن الحكومة العراقيَّة، إلاَّ أنها فتحت آفاق توجيه الأَنظار مُجدداً إلى العِراق بوصفه دولة محورية في المنطقة يمكن أَن تلعب دوراً مُهِماً في أَي تطورات مُستقبلية.

المُراقب للوضع العام يتوقع أَن تنتج عن الزيارة نتائج إيجابية تُعيد دور المُنظّمة الدوليَّة مُجدداً إلى المنطقة عموماً والعِراق خصوصاً.

2. زيارة السُّوداني لمصر (5 اذار (مارس)2023) (12 حُزيران (يونيو)2023)

أ ـ أهداف الزيارة

أثارت زيارة رئيس الوزراء العِراقي، محمد شياع السُّوداني بتاريخ5 اذار (مارس)2023 لمصر تساؤَلات بشأَن الأَهداف «المُعلنة وغير المُعلنة» لزيارته، فهُناك أَبعاد سياسية واقتصادية ورسائل مُبطنة تحملها زيارتهُ الأَولى للقاهِرة مِنذُ توليه مهام منصبه. وخِلال الزيارة الرسمية التقى السُّوداني بالرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي. وخِلال اللقاء أَكد السيسي «دعم مصر لأَمن واستِقرار العِراق، وتقديم الدعم الكامل للشعب العِراقي على مُختلف الأَصعدة، لاسيّما ما يتعلق بِمُكافحة الإِرهاب وترسيخ الأَمن والاستِقرار». وأَشار السيسي إلى «حرص مصر على تفعيل وتنويع أَطر التعاون الثُنائي المُشترك في شتى المجالات السياسيَّة والاقتصاديَّة والتجارية والثقافية، والإِسراع في تنفيذ المشروعات المُشتركة بين البلدين». وهُناك أَهداف عديدة وراء تلك الزيارة أَهمها[1]:

ـ أَهداف اقتصادية: تهدف الزيارة لـ«تعميق العلاقات العراقيَّة المصرية وتفعيل الاتفاقيات المُشتركة بين الجانبين سعياً لتحقيق الشراكة والتكامُل الاقتصادي، وتفعيل «الاتفاقيات الاقتصاديَّة والتجارية وتطوير فرص الاستِثمار بين الجانبين، خاصةً في مجال الطاقة»، فمصر تمتلك خبرات في مجالات الطاقة ومُكافحة التصحر

(1) وائل الغول، زيارة السوداني للقاهِرة.. الاقتصاد: الملف الأَبرز وحديث عن رسائل سياسية مُبطنة، تقرير منشور على الرابط: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/03/06 كذلك يُنظر: اليوم السابع، دلالات زيارة رئيس وزراء العِراق لمصر، مقال منشور على الرابط: https://www.youm7.com/story/2023/3/5

والزِراعة وتحقيق الاكتِفاء الذاتي ومشروعات البُنية التحتية وبِناء المُدن الحديثة[1]، وهو ما يمكن أَن يستفيد مِنهُ العِراق الذي يُعاني مِن المُشكِلات السابقة ويسعى لإِعادة إِعمار مدنه المُدمرة. فالتعاون في مجال الطاقة هو الهدف الاقتصادي الأَبرز للزيارة.

ـ أَهداف سياسية: لا شك في أَنَّ لزيارة السُّوداني للقاهِرة أَهدافاً أَخرى «غير الاقتصاد»، إِذ مِن الصعب وضع العِراق ومصر في مُعادلة واحِدة والقول إِنها اقتصادية فقط. وتحمل الزيارة «رسائل سياسية موجهة لبعض الدول العربيَّة». فالعِراق يرغب في التقارُب مع مصر، التي لم تتدخل في شؤونه الداخليَّة خِلال الفترة الماضية، على العكس من بعض دول الخليج التي تورطت في دعم كيانات من مكونات عراقيَّة ضد الأَخرى». فالتقارُب العِراقي المصري يُضيف المزيد مِن الاستقلالية لبغداد في مواجهة تدخل «دول عربية وغير عربية» في شؤون العِراق الداخليَّة. فالزيارة تهدف لتعزيز الاتجاه العِراقي الهادف لتحقيق «الحياد» في علاقات العِراق بدول المنطقة، فالقاهِرة تُشكل «مفتاحاً استراتيجياً» لعودة العِراق كفاعل حيوي في العلاقات العربيَّة المُشتركة. فالعِراق يسعى لتحسين وتطوير علاقاتهُ مع العرب بعدما «تبنت أَحزاب وقوى حليفة لإِيران» سياسات مُنحازة لطهران على حِساب الدول العربيَّة.

كما أَجرى السُّوداني في12 حُزيران (يونيو)2023، زيارة إِلى مصر، للمرة الثانية خِلال نحو (100) يوم مِن زيارته الأَولى في آذار (مارس)، وتضمنت الزيارة العديد مِن الأَجندة[2].

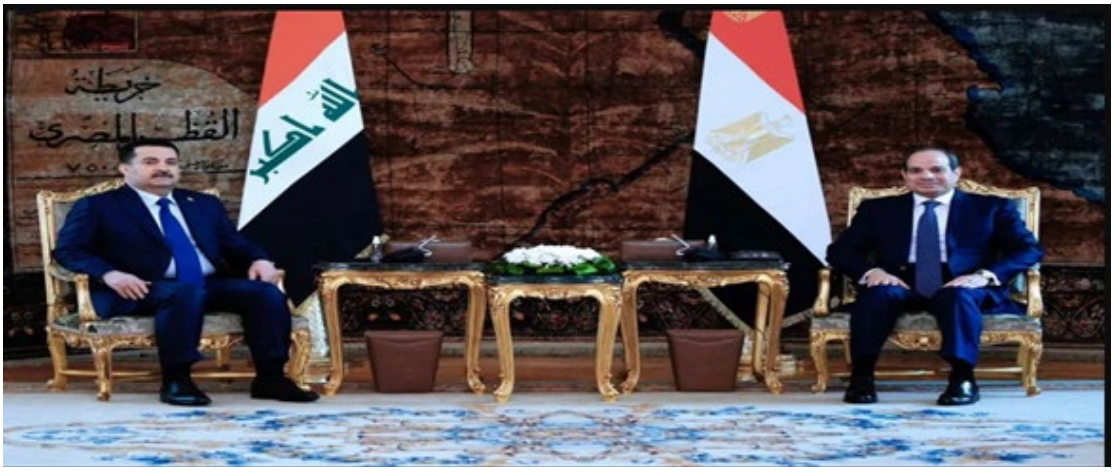

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يلتقي رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السُّوداني خلال زيارة الأخير إلى مصر

ب ـ مُخرجات زيارة السُّوداني لمصر وأَبعادها الاقتصاديَّة

إِنَّ الزيارة شهدت توقيع (11) مُذكِرة تفاهُم بين البلدين، وشملت مجالات متنوعة، مثل التدريب الدبلوماسي وتبادُل الخبرات، والسياحة والثقافة، وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والانضِمام إِلى مُنظمة التجارة

(1) منة الله ظاهر، ما هي أَهداف زيارة رئيس الوزراء العِراقي محمد شياع السوداني إِلى القاهرة؟، مقطع فيديو منشور على الرابط: https://now.asharq.com/program

(2) أَحمد الدباغ، الثانية في3 أَشهر: ماذا وراء زيارة رئيس الوزراء العِراقي للقاهِرة؟، مقال منشور على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/202314/6/

العالمية، وتطوير الإدارة الحكوميَّة، والشباب والرياضة والإسكان وإعادة الإعمار وتعزيز العمل والشؤون الاجتماعيَّة. ثُم إقامة فعاليات مُنتدى الأعمال العِراقي المصري بحضور العديد مِن رِجال الأعمال العِراقيين والمصريين[1].

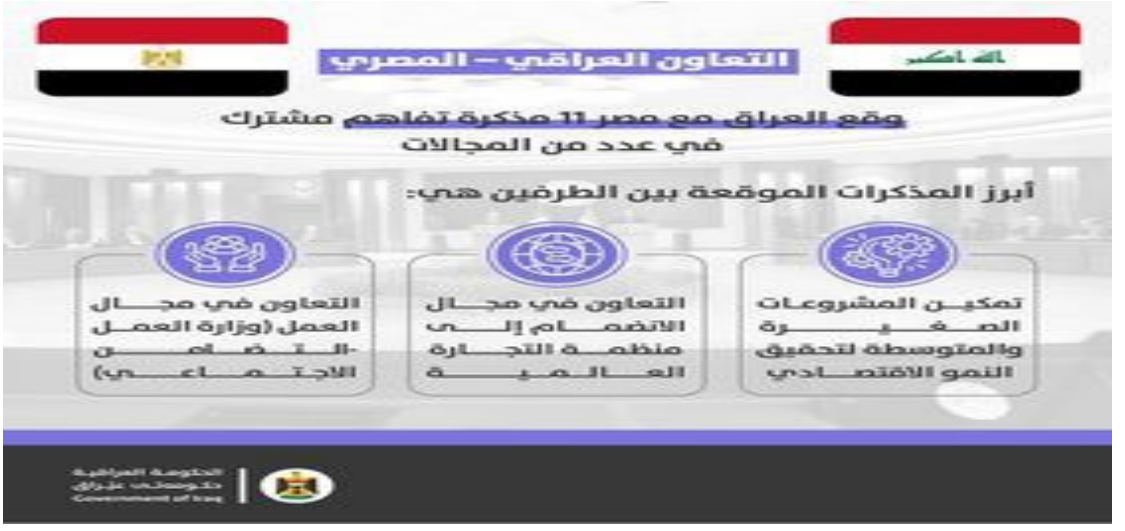

وعن فرص الاستثمار بين البلدين، استهدف السُّوداني مِن زيارتهُ بالأَساس تعزيز العلاقات الاقتصاديَّة والتجارية بين بغداد والقاهِرة، والاستِفادة مِن الخبرات المصرية في مشروعات إعادة الإعمار. وهدفت الزيارة إلى بحث العلاقات الثُنائية والتعاون بين البلدين[2]. وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص العِراقي ونظيره المصري، إذ وجَّه العِراق دعوة للشركات المصرية للمُشاركة في حملة إعادة الإعمار، وذلك عن طريق تخصيص ميزانية خاصة للإعمار والخدمات على مدى السنوات الثلاث القادِمة.

وتأتي مُذكرات التفاهُم بين البلدين كمرحلة أَولى، تحاول مِن خِلالها القاهِرة الاِطلاع على السوق العِراقي وإمكانية دخول الشرِكات المصرية الخاصة في الاقتصاد العِراقي، إن تطوير هذه المُذكرات إلى اتفاقيات ومشاريع

(1) قناة المنار، رئيس الحكومة العِراقية يزور القاهِرة ويوقع 11 مُذكرة تفاهُم في مجالات عدة، مقال منشور على الرابط:
https://www.almanar.com.lb/10703772.132023-06-

(2) سكاي نيوز عربية، للمرة الثانية في 100 يوم.. ما هي تفاصيل زيارة السوداني لمصر؟، تقرير منشور على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/business/162892.122023-06-

على أرض الواقع لا يزال بحاجة إلى مزيد مِن الجهود العراقيَّة لكسب ثقة المُستثمرين[1]، خاصةً أَنَّ البِلاد شهدت في العامين الأَخيرين أَزمات سياسية كادت تودي بالبِلاد إلى حرب أَهلية، وهو ما يجعل المُستثمرين حذرين مِن استثمار ملايين الدولارات في العِراق بانتظار ما ستفسر عنه الأشهر المُقبلة فيما إذا كان الاستقرار السياسي سيستمر أَم لا. إِذ بدت القاهِرة تدرس فعلياً إِمكانية الدخول للسوق العِراقي، لا سيما أَنَّ حجم الاستِثمارات المصرية في العِراق تُكاد لا تُذكر.

ت ـ مُخرجات زيارة السُّوداني لمصر وأَبعادها السياسيَّة

على هامش البُعد الاقتصادي الذى كان الهدف الرئيس لزيارة رئيس الوزراء العِراقي للقاهرة، يحضر البُعد السياسي عبر ملف العلاقات المصرية-الإيرانيَّة، مِن منطلق مساعي العِراق في تقريب وجهات النظر بين البلدين ورعاية «حِوار» مصري-إيراني مُحتمل رفيع المستوى، وهو الدور الذي يلعبهُ العِراق بقوة، حيثُ سبق أَن قام برعاية حِوارات سعودية-إيرانية قبل عودة العلاقات بين الرياض وطهران، في خطوة هدفها العِراق إلى تحسين العلاقات بين دول المنطقة في ظل ما تواجهه مِن تحديات ناتجة عن حالة التغير في العلاقات الدوليَّة، وما ينتج عنها مِن تداعيات حادة على دول الإِقليم وعلى علاقاتها البينية[2]..

إِذ إِنَّ العِراق لا يزال يعمل على هذه الوساطة بين إيران ومصر فعلياً، إِذ يُعد العِراق شريكاً حريصاً على السلام والأَمن في المنطقة، ويعمل على تعزيز التفاهُم وحل النِزاعات بطرق سلمية»[3] مع سعي العِراق لرفع مستوى تمثيل وفدي إيران ومصر، في محاولة عراقيَّة لتسجيل نقطة اختراق قد تفضي لعودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، وهو ما سيعود بالنفع على العِراق مِن الناحية الاقتصاديَّة والسياسيَّة وتعزيز جهود حكومة السُّوداني في سعيها لإِعادة تموضع العِراق الإِقليمي، في ظل الرضا الإِقليمي والدولي الذي تحظى به الحكومة الحالية.

وفي هذا السياق، يمكن القول إِنَّ العِراق يتبنى-حالياً- توجهاً استراتيجياً يقوم على ضرورة تعزيز العلاقات العراقيَّة مع دول المنطقة، بِما يمكن دولها العربيَّة مِن خلق حالة مِن «التوازن» في توجهاتها الاقتصاديَّة والسياسيَّة هذا مِن جانب، ومِن جانب آخر فإِنَّ محاولات العِراق تقريب وجهات النظر بين القاهرة وطهران حول بعض النقاط الخِلافية، تستهدف بالأَساس تحقيق حالة عامة من التهدئة في العلاقات الإِقليمية بين الدول العربيَّة وإِيران، وأَنَّ هذا الأَمر يُمثل مصلحة عراقيَّة في حد ذاتهُ؛ لأن هذا الهدوء سينعكس إِيجابياً على الداخل العِراقي ويُساهم في استِقرار الأَوضاع فيه، والاستِقرار السياسي مِن أَولى الخطوات التي تُمكِن أَية دولة مِن البدء في مسار التنمية بأبعادها المُختلفة. مِن هُنا، ينطلق العِراق في مسعاه لتقريب وجهات النظر المصرية-الإِيرانيَّة مِن قاعِدة أَنَّ دورهُ لا يتعدى محاولة تذليل العقبات في عدد مِن الملفات أَبرزها مشروع إِيران الإِقليمي وتدخلها في شؤون الدول العربيَّة.

(1) مُبارك أَحمد، دلالات زيارة رئيس الوزراء العِراقي إلى مصر، بحث منشور على الرابط:
https://alqaheranews.net/news/296432023-06-14/

(2) صافيناز محمد أَحمد، قراءة في زيارة السوداني لمصر، مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية، بحث منشور على الرابط:
https://acpss.ahram.org.eg/News/20919.aspx

(3) العربي، رئيس الوزراء العِراق في مصر للمرة الثانية خلال أشهر.. ماذا عن جدول الأعمال؟، مقال منشور على الرابط:
https://www.alaraby.com/news/132023-06-

- **العلاقة مع الولايات المُتحدة الأمريكيَّة**

مسارٌ جديدٌ في العلاقات العراقيَّة- الأمريكيَّة في ظل حكومة السُّوداني يُركز على البِناء المؤَسسي للعلاقات ونقلها نحو الفضاء التنموي الشامل بعد أن شغلت العلاقات الأمنيَّة خلال الـ (20) سنة الماضية حيز العلاقات بين البلدين. إذ بدأ السُّوداني يُركز على تحقيق برنامج الحكومة التنموي الشامل والذي يرتكز على تقوية الاقتصاد العِراقي، عبر إجراء حِوارات مفتوحة مع جميع شُركاء العِراق[1] وفي مُقدِمتهُم الولايات المُتحدة الأمريكيَّة والتي تركزت في الاتصال الهاتفي الذي عقد بين الرئيس الأَميركي جون بايدن ورئيس الوزراء العِراقي محمد شياع السُّوداني مِن أَجل اقتِصاد عِراقي أَقوى وقادر على الإيفاء بالتزامات المواطنين والدولة والدور العِراقي في مجال الطاقة والنقل والتجارة وغيرهُ مِن المجالات التنموية[2]. وبالإمكان إيجاز أَبرز مُتغيرات العلاقات العراقيَّة الأمريكيَّة وفق النقاط الآتية:

1. التعاون الاقتصادي

بإِشراف مُباشر مِن السَّيِّد محمد السُّوداني غادر الوفد العِراقي برئاسة وزير الخارجيَّة ونائب رئيس الوزراء إلى واشنطن في اذار (مارس)2023، ووصل على رأَس وفد رفيع المستوى وخاض الوفد سلسِلة اجتماعات ناجِحة عقدها مع وزارة الخزانة ووزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة لتعزيز العلاقات والشراكة الاستراتيجيَّة بين البلدين في المجالات الاقتصاديَّة والماليَّة والنقدية والبيئية والطاقة، وفقاً لاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين البلدين. وهذا جسَّد دافِعاً لسعي الحكومة العراقيَّة إلى نقل الاقتِصاد نحو أَنموذج قياسي يكتسب الخبرة بصورة سريعة لِمواجهة آثار الحرب وينطلق نحو مسارات جديدة في إِدارة مرحلة بِناء السلام بِناءً على مُرتكز الاقتصاد والطاقة والكهرباء على وجه الخصوص[3]. وأَعاد الوفدان التأَكيد على عزمهما ترسيخ العلاقات الاستراتيجيَّة عبر مجموعة كامِلة مِن القضايا الثُنائية مِن أَجل مصالحهما الوطنيَّة ومصلحتهما المُشتركة في الاستقرار الإقليمي[4].

وتبادل الوفدين الأَمريكي والعِراقي وجهات النظر بشأن ضرورة السعي لأَجندة طموحة لاستقلال الطاقة بغية تحقيق أَقصى قدر مِن الازدهار الاقتصادي للعِراق وحماية سيادته، ومِن هُنا فإنّ أَمام العِراق فرصة تاريخية للاستثمار في مُبادرات البُنية التحتية للطاقة والمُصممة لتحسين خدمات الكهرباء للشعب العِراقي وتأَمين الاكتفاء الذاتي مِن الطاقة للبلاد وتخفيف الأَضرار البيئية على كُل مِن المناخ العالمي والصحة العامَّة في العِراق... وتنوي الولايات المُتحدة مواصلة تقديم المُساعدات الفنية لتحسين مُمارسات إِدارة المياه في العِراق. ودعت

(1) مُبارك أَحمد، دلالات زيارة رئيس الوزراء العِراقي إلى مصر، بحث منشور على الرابط:
https://alqaheranews.net/news/296432023-06-14/

(2) شفق نيوز، مُهِمة «محفوفة بالمخاطر» كيف سيواجه السوداني ملف العلاقات الخارجية؟، مقال منشور على الرابط:
https://shafaq.com/ar/262022-10-

(3) حسين علاوي، العلاقات العِراقية-الأَمريكية في ظل حكومة محمد شياع السوداني، وكالة الأَنباء العِراقية، 2023/02/11، مقال منشور على الرابط: httpshttps://www.ina.iq/178021-.html

(4) وزارة الخارجية الأَمريكية- مكتب المُتحدث باسم وزارة الخارجية، بيان مُشترك بشأَن لجنة التنسيق العُليا الأَمريكية- العِراقية، مقال منشور على الرابط: https://www.state.gov/translations/arabic/15-02-2023

الولايات المُتحدة العِراق لترشيح خُبراء في إدارة المياه للمُشاركة في برامج التبادُل مع القادة الأَمريكيين في هذا المجال. وقرر الوفدان إعطاء الأَولوية للاستفادة مِن التقنيات الحديثة في إدارة المياه الجوفية وكفاءة الري[1].

وأَخذ العِراق يتطلع إلى إعطاء الأَولوية لمشاريع الأَعمال الأمريكيَّة في العِراق والحكومة العراقيَّة جادة في تحقيق ذلك.. وأَشار المبعوث الرئاسي الخاص للمناخ السَّيِّد جون كيري، إلى السعي لتعزيز التعاون المناخي بين الولايات المُتحدة الأمريكيَّة والعِراق، خصوصاً وأَنَّ العِراق داعم للمُبادرة العالمية للمناخ وخفض الانبعاثات. وأَشار الوفد العِراقي بصورة قاطِعة في اجتماعه مع صندوق النقد الدولي إنهُ اتخذ حُزمة مِن الإجراءات لإصلاح القطاع المصرفي العِراقي وتطوير عمله بِما ينسجم مع المعايير الدوليَّة مِن أَجل تعزيز البِنية الاقتصاديَّة العراقيَّة[2].

2. التعاون الأَمني

في مُقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال تم نشرها بتاريخ (15 كانون الثاني (يناير)2023) دافع رئيس الوزراء العِراقي محمد شياع السُّوداني عن وجود قوات أَمريكية في بِلاده ولم يُحدد جدولاً زمنياً لانسِحابها مُشيراً إلى أَنَّ الحاجة للقوات الأَجنبية لا تزال قائمة وأَنَّ القضاء على تنظيم «الدولة الإسلاميَّة» (داعش) يحتاج إلى مزيد مِن الوقت في إشارة إلى فرق القوات الأمريكيَّة وقوات حلف شِمال الأَطلسي (الناتو) التي تُدرب وتُساعد الوحدات العراقيَّة في مُكافحة التنظيم الإرهابي لكنّها تظل بمنأَى عن القِتال الفعلي إلى حدٍ كبير[3].

وفي مطلع آب (أغسطس)2023، زار واشنطن وفد عسكري عِراقي رفيع بقيادة وزير الدفاع ثابت العباسي للتباحث مع البنتاغون حول قضايا ظلت تفاصيلها غير واضحة، برغم أَنَّ البيان المُشترك الذي صدر عن الجانبين تحدث عن الالتزام «بمواصلة التعاون العسكري الثُنائي في جميع المجالات، وخصوصاً مُكافحة تنظيم داعش الإرهابي والعمل على منع عودة نشاطهُ، وتدريب القوات العسكريَّة العراقيَّة». جاءت الزيارة في سياق متوتر في المنطقة ومِنها العِراق، ولذلك، فمن الواقعي افتراض أَن يكون للتواصل العسكري العِراقي مع الولايات المُتحدة على أَرفع مستوى، علاقة بشكلٍ مِن الأَشكال مع السياق المحلي والإقليمي[4]. والبيان المُشترك الصادر تضمن صيغاً عامَّة، مِنها الاستِمرار في مُحاربة تنظيم داعش وتدريب القوات العراقيَّة وتطوير قدراتها، وكذلك مُحافظة الولايات المتحدة على سيادة العِراق، والتزام بغداد بحماية «أَفراد ومُستشاري الولايات المُتحدة والتحالُف الدولي والقوافل والمُنشآت الدبلوماسية»، ولم تتضمن الزيارة إبرام أي عقود جديدة مع الولايات المُتحدة، ولكن جرت مُناقشة العقود القديمة وخصوصاً عقود طائرات (إف16) ودبابات الأبرامز وموضوع إدامتها وخدماتها ووجود الخُبراء والمُستشارين الأَميركيين في العِراق.

(1) السفارة الَأمريكية والقنصليات في العِراق، البيان المُشترك للجنة التنسيق العُليا الَأمريكية- العِراقية، مقال منشور على الرابط: https://iq.usembassy.gov/ar/152023-02-

(2) رووداو، السوداني وبلينكن يبحثان جهود الحكومة العِراقية في مجال الإصلاح الاقتصادي، مقال منشور على الرابط: https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/180420238

(3) SPUTNIK عربي، بعد رفض تصريحاتهُ حول بقاء القوات الَأمريكية في العِراق.. هل يُصعد الإطار ضد السوداني؟، مقال منشور على الرابط: https://sputnikarabic.ae/20230115/15-01-2023

(4) مركز الجزيرة للدِراسات، العلاقات العِراقية–الَأميركية ومُفترق طريق الَأزمات، تقرير منشور على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5716

وكرر رئيس الوزراء، محمد شياع السُّوداني، مُنتصف أغسطس/آب، ذلك بقوله: إنّ «العراق اليوم ليس بحاجة إلى قوات قتالية أَجنبية»، مُبيناً أنّ «حوارات مُتقدمة جارية مِن أَجل تحديد شكل العلاقة والتعاون المُستقبلي مع التحالُف الدولي، على الجانب الآخر قال وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، الذي رأس وفد بلاده في المُحادثات مع الوفد العراقي الزائر: إنَّ الولايات المُتحدة «تدرك أن مُهمتها العسكريَّة ستتغير في العِراق مع بِناء القوات المحليَّة لقدراتها، واصفاً المُباحثات بأنها جزء من «الخطوة التالية في شراكتنا الدفاعية الاستراتيجيَّة لسنوات عديدة قادمة»[1].

ومِن هُنا يمكن فهم المواقف الرسمية للطرفين، العِراقي والأَميركي، إذ ينظر العِراق إلى الوجود الأَميركي على أنه ينبغي أن يقتصر على مهام التدريب والاستشارات وفي أَدنى الحدود، وأَلَّا يكون للقوات الأَميركية قواعد خاصة داخل البلاد، ومِن الناحية النظرية، لم يعد العِراق بحاجة إلى وجود عسكري أَميركي واسع بعد القضاء على خطر تنظيم داعش، كما أَنَّ عمليات التدريب والصيانة تقتصر على فئات مُحددة مِن الأَسلحة الأَميركية أبرزها طائرات الــ اف16، وهو ما يجعل تبرير الوجود الأَميركي في قواعد داخل العِراق مِن دون مهام مُحددة مُتفق عليها مع الحكومة العراقيَّة، أَمراً مُلتبساً، استخدمتهُ قوى سياسية وفصائل مُسلحة تعتبر نفسها جزءًا مِن (محور المقاومة) الإيراني، للضغط باتجاه خروج القوات الأَميركية بالكامل.

- **العلاقة مع فرنسا (زيارة السُّوداني لفرنسا 27 شباط (فبراير)2023)**

وقّع رئيس الوزراء محمد شياع السُّوداني مع الرئيس الفرنسي إِيمانويل ماكرون أَكبر صفقة في تاريخ العلاقات بين البلدين شملت عشرات القطاعات بعد لقاء الرئيسين مساء26-27 كانون الثاني (يناير)2023 في قصر الإِليزيه بباريس وقعا خلالهُ على «اتفاقية الشراكة الاستراتيجيَّة بين العِراق وفرنسا»، وانطوت الاتفاقية على محاور مُتعدِدة في المجالات الاقتصاديَّة والأمنيَّة ومُكافحة الإِرهاب والتطرف والجريمة المُنظّمة، والتبادُل الثقافي، وحماية البيئة وتعزيز حقوق الإِنسان والتعليم. كما تضمنت الاتفاقات تدريب الدبلوماسيين العِراقيين وجذب استِثمار فرنسي في مجال توليد الطاقة النظيفة والصِناعة وشِراء الأَسلحة الفرنسية، فضلاً عن تشجيع استثمارات الشرِكات الفرنسية وتشجيع الحوكمة الرشيدة في إِدارة الثروات الطبيعية، لا سيما الماء، وتنمية الطاقات المُتجدَّدة ورفع القُدرات التوليدية لمحطات الطاقة الكهربائية، وتحسين إِدارة شبكة النقل والتوزيع وصيانتها للحد مِن الخسائر وبِناء محطات توليد كهرباء جديدة[2]. وتهدف زيارة السُّوداني إلى توسيع أَطر التعاون في ملفات عدة، وتحويل العلاقة الإِيجابية بين البلدين إلى علاقة مُنتِجة تنعكس بشكلٍ جلي على الأَوضاع الاقتصاديَّة والخدمية في العِراق[3].

(1) بغداد اليوم، أبرزها التواجد العسكري: هل نجح السوداني بتحريك الملفات المهمة مع واشنطن؟، تقرير منشور على الرابط: https://baghdadtoday.news/231700

(2) فرانس24، فرنسا والعِراق يوقعان «اتفاقية شراكة استراتيجية» لتعزيز التعاون بين البلدين خصوصاً في قطاع الطاقة، مقال منشور على الرابط: https://www.france24.com/ar/27-01-2023

(3) الجزيرة، فرنسا والعراق يوقعان اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة، مقال منشور على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/202327/1/

تنوعت دوافع زيارة السُّوداني إلى فرنسا، ويمكن الإشارة إلى أَهمّها في التالي[1]:

- **تعزيز الشراكة الاستراتيجيَّة:** شهدت الزيارة توقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجيَّة بين العِراق وفرنسا، الذي اشتمل على أَكثر من (50) مادة للتعاون والتبادُل في مجالات مُتعدِدة، وتوقيع عدد مِن مُذكرات التفاهُم في المجالات الاقتصاديَّة والأمنيَّة ومُكافحة الإرهاب والجريمة المُنظّمة والتطرف والتبادُل الثقافي، وحماية البيئة وتعزيز حقوق الإنسان والتعليم.
- **تنويع روابط العراق الخارجيَّة:** إذ ترتبط زيارة رئيس الوزراء العِراقي إلى فرنسا في أَحد جوانبها بتنويع علاقات العراق الخارجيَّة الإقليمية والدوليَّة على أَسُس التعاون والتوازن والابتعاد عن سياسة المحاور، واعتماد سياسة الشراكة الاستراتيجيَّة مع العديد مِن دول العالم وفي مُقدمتها فرنسا، وإِعادة صياغة العلاقة بين العِراق والتحالُف الدولي الذي تترأَسهُ الولايات المُتحدة لمواجهة الإِرهاب لكن عبر البوابة الفرنسية مِن ناحيةٍ ثانية. هذا الهدف تحديداً يعني أَنَّ بإِمكان بغداد البحث عن «بديل استراتيجي دولي» للولايات المُتحدة التي ترتبط معها بعلاقات تحالُف استراتيجية في العديد مِن المجالات الأمنيَّة والعسكريَّة والاقتصاديَّة. ورغم صعوبات تحقيق هذا الهدف في المدى القريب، بالنظر إلى طبيعة وحجم ونوع اتفاقات الشراكة الاستراتيجيَّة مع الولايات المُتحدة، إلاَّ أنهُ يعبر عن خطوة إِجرائية في مسار طويل تحاول فيه بغداد استبدال الولايات المُتحدة كشريك، بشريك دولي آخر يُقلل الارتباط بِه مِن معدّل التخوف والهواجس لدى الداعم الإقليمي المُتمثل في إيران[2].
- **تعزيز جهود مُكافحة الإرهاب:** وفقاً لرئيس الوزراء العراقي خِلال زيارته إلى باريس، فإِنَّ فرنسا كانت سباقة في الوقوف إلى جانب العِراق في مواجهة مخاطر الإِرهاب واستِعادة أَرضه والدِفاع عن نفسه والمنطقة والعالم، فضلاً عن التعاون المُشترك في جوانب التسليح والتدريب والتبادُل المعلوماتي. كما أُعلن عن استعداد فرنسا للمساعدة بترميم وإِصلاح المناطق العراقيَّة التي هاجمها تنظيم داعش الإرهابي.
- **دعم أَمن الطاقة الأَوروبي:** وفقاً لبيان صادر مِن وزارة النفط العراقيَّة حقق العِراق أَكثر مِن (115) مليار دولار مِن تصدير النفط الخام لعام 2022 بكمية (مليار و209) مليون برميل. لذلك تعتقد بعض التقديرات الاقتصاديَّة أَن يُشكل النفط العِراقي بديلاً للنفط الروسي لإِمداد الدول الأَوروبية التي تُعاني مِن نقص حاد في إِمدادات الطاقة في ظل وجود شركات بترول عالمية تتجه بالنفط العِراقي نحو السوق الأَوروبية. ووفقاً لمصادر فإِنَّ بوابة العبور العِراقي لسوق النفط والغاز الأَوروبية تتمثل في شركة «توتال للطاقة» الفرنسية التي وقعت خِلال عام2021 عدة اتفاقات للشراكة مع الحكومة العراقيَّة بقيمة مالية تجاوزت الـ(20) مليار دولار، عنوانها الاستِثمار في قطاع الغاز والنفط والطاقة الكهربائية، وهو ما سينعكس إِيجاباً

(1) مبارك احمد، شراكة استراتيجية.. دوافع زيارة رئيس الوزراء العِراقي إلى فرنسا، تقرير منشور على الرابط:
https://alqaheranews.net/news/152392023-02-11/

(2) صافيناز محمد أحمد، زيارة السوداني لفرنسا: شراكات استراتيجية جديدة أم بحث عن بدائل دولية؟، تقرير منشور على الرابط:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17754.aspx

على حالة الاقتِصاد العِراقي داخلياً، لاسيما أَنَّ السُّوداني سيعطي مساحات واسِعة أَمام عمل الشرِكات الفرنسية في برامج إِعادة الإِعمار العراقيَّة[1].

- **رفع كفاءة الأَجهزة الأمنيَّة العراقيَّة عبر التدريب والتسليح:** إِنَّ رغبة السُّوداني في ترقية التعاون مع فرنسا على الصعيد الأَمني والعسكري والتسليح يستهدف تقليل الاعتِماد على الجانب الأَمريكي في الشأَن نفسهُ أَي محاولة بغداد استِبدال التعاون العسكري مع الولايات المُتحدة بالتعاون العسكري مع باريس، وهو ما يُحقق في مُحصِلته النهائية رغبة طهران بإِبعاد العِراق عن حالة الارتباط الاستراتيجي بالولايات المُتحدة على المدى الطويل.

ومِن هُنا دعونا نقول إِنَّ باريس تُريد الدخول مُجدداً إِلى العِراق وهي فرصة يجب استثمارها بالقدر المُمكِن شرط معرفة مُعادلة التوازن الدولي وأَن لا تكون العلاقة مع باريس على حِساب لندن وواشنطن. فالسُّوداني يعتمد مبدأً الدبلوماسية المُنتِجة في ملف العلاقات الخارجيَّة، بدل العلاقات الشكلية، فسياسة الانفتاح التي تتبعها حكومة السُّوداني عمّقت مِن دور العِراق الإِقليمي والدولي، بعكس ما كان متصوراً من أَن هذه الحكومة قد تكون معزولة خارجياً. عليه ,فإِنَّ الاتفاقات الشامِلة والمتنوعة التي وقّعها السُّوداني مع الفرنسيين مصداق لمثل هذا التوجه، وهو ما مِن شأَنهُ تحقيق قفزة مُهِمة على صعيد التنمية والاستِثمار، فتنوع الشراكة مع فرنسا، وقبلها ألمانيا، إِنما هو جزء مِن الأَولويات التي وضعها السُّوداني في برنامجه الحكومي والتي يعمل على تحقيقها. وسيكون ذلك عامِلاً أَساسياً في انتِقال العِراق خِلال فترة ليست ببعيدة إِلى وضع مُختلف عما هو عليه الحال الآن على كافة المستويات.

- **العلاقة مع المانيا**

السُّوداني يزور المانيا ويلتقي بالمُستشار الألماني أولاف شولتز خِلال مؤتمر صحافي

أَنهى رئيس الوزراء العِراقي محمد شياع السُّوداني، مساء14 كانون الثاني (يناير)2023، زيارتهُ إِلى ألمانيا والتي استمرت يوماً واحداً، وبينما أَبدت الحكومة العراقيَّة تفاؤَلاً بتطوير قطاع الكهرباء مِن خِلال العقد الذي أَبرمهُ

(1) وكالة العهد نيوز، مكتب رئيس الوزراء يعلن أَهداف زيارة السوداني إِلى فرنسا، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://alahadnews.net/archives/550329.01-05-2023

السُّوداني مع شركة سيمنس الأَلمانية، قلل مراقبون مِن أهميَّة ذلك مؤكدين أَنَّ القيود الإيرانيَّة والأمريكيَّة قد تحول دون تطور القطاع[1]. فمشاكل الطاقة والخدمات بشكلٍ عام ملف ضاغط على الشعب العِراقي، وإنَّ رئيس الوزراء أَدرك ذلك مُبكِراً، مَا جعلهُ يتحرك لاستقطاب بلد مثل أَلمانيا لوضع مسار جديد للطاقة في بِلادنا سينعكس إيجاباً على الجميع، وهو خطوة بالاتجاه الصحيح. ووقع وزير الكهرباء العِراقي زياد علي فاضل مُذكرة تفاهُم مُشتركة مع شرِكة سيمنس الأَلمانية، والتي مثلها الرئيس التنفيذي للشرِكة كرستيان بروخ، وتنطوي المُذكرة على خريطة عمل لتطوير منظومة الكهرباء في العِراق بإنشاء محطات توليد جديدة، فضلاً عن تنفيذ مشاريع الطاقة المُتجددة. وأَكد المُتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقيَّة، أَحمد العبادي، أَنَّ المُذكرة ستُضيف (6) آلاف ميغاواط للمنظومة الوطنيَّة، مُبيّناً، لوكالة الأَنباء العراقيَّة (واع)، إنَّ «أهميَّة المُذكرة الموقعة تكمنُ في كونها وقّعت مع أَهم الشرِكات العالمية الرصينة في مجال الطاقة، وأَنَّ العمل بالمُذكرة سيحلّ مشاكل النقل والتوزيع في المنظومة، وسيسهم في إِنشاء محطات تحويلية وخطوط ناقِلة»[2].

وشهدت العلاقات العراقيَّة الالمانية تطوراً مُتنامياً وهذا ما أَكدهُ السُّوداني، في15 ايار (مايو)2023 إذ استقبل السُّوداني، وفداً ضمّ عدداً مِن رؤَساء ومُمثلي الشرِكات ورِجال الأَعمال الأَلمان، بحضور السفير الأَلماني لدى العِراق مارتن بيغر. وأَكد السُّوداني ترجمة الاتفاقات التي شهدتها زيارتهُ إلى برلين، في كانون الثاني (يناير)2023، إلى خطوات عملية للتعاون والشراكة في مُختلف القطاعات والمجالات. مُشيراً إلى أَنَّ «الاستقرار الأَمني والاقتصادي الذي يتمتع بِه العِراق عامل مُشجع، تُساندهُ رغبة رسمية وشعبية مِن كلّ الأَطراف نحو انجاح الواقع الاقتصادي العِراقي»[3]. كما تمت مُناقشة الفرص الاستثماريَّة المُتاحة والعمل المُشترك مع الشرِكات الَألمانية في العِراق، على نحوٍ أَدى ذلك إلى تحريك مشاريع كانت مُعلّقة لأَكثر مِن خمسة عشر عاماً، وهو ما خلق فرصة مواتية للشرِكات العالمية في أَنْ تتواجد في العِراق وتُسهِم في إِعمار البُنى التحتية.

- **العلاقة مع بريطانيا (التعاون في مُكافحة الجرائم العابرة للحدود)**

في ظل سعي الحكومة العراقيَّة على تنمية العلاقات مع الدول الأَوروبية وسُبل تنميتها في مُختلف أَبواب التعاون المُشترك، والتباحث في آليات تعزيز قدرات العِراق في مواجهة التحديات الاقتصاديَّة، وآثار التغيّر المناخي والجرائم العابرة للحدود، وقعت وزارتا الداخليَّة العراقيَّة والبريطانية في21 اب (أغسطس) 2023، إِعلان النوايا المُشترك، بعد أن استقبل السُّوداني، وزير الدولة لشؤَون الأَمن البريطاني، توم توغندهات والوفد المُرافق لهُ، «وبحثا العلاقات الثُنائية بين البلدين، وسُبل تعزيز التعاون الثُنائي في جميع المجالات، لاسيما الأمنيَّة والعسكريَّة، ومُحاربة الإِرهاب، وكذلك في مجال مُكافحة الفساد[4]».

(1) شفق نيوز، السوداني يبدأ زيارة رسمية إلى المانيا، تقرير منشور على: https://shafaq.com/ar/12-01-2023

(2) صفاء الكبيسي، زيارة السوداني إلى المانيا: توجه لإنقاذ قطاع الكهرباء في العِراق وسط تشكيك محلي، تقرير منشور على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/economy/14-01-2023

(3) سوار أحمد، السوداني: العلاقة بين العِراق والمانيا تشهد تطوراً مُتنامياً، اربيل (كوردستان24)، مقال منشور على الرابط: https://www.kurdistan24.net/ar/story/386412023-05-15-

(4) بغداد –موازين نيوز، السوداني يؤكد أَهمية التعاون مع الجانب البريطاني في مُكافحة الجرائم العابرة للحدود، تقرير منشور على الرابط: https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=233661.21-08-2023

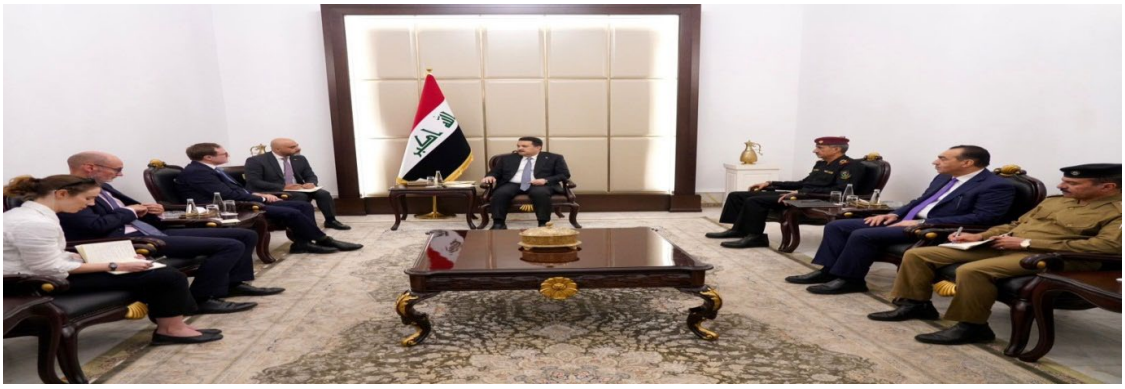

وأَشاد السُّوداني بـ«دعم المملكة المُتحدة للعِراق والوقوف معهُ في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي»، مؤَكِداً «أهميَّة التعاون مع الجانب البريطاني في مُكافحة الجرائم العابِرة للحدود، خصوصاً المُتعلِقة بالتهريب والاتجار بالبشر، وتِجارة المُخدرات والمؤثرات العقلية، إِضافة إلى استرداد الأَموال والمطلوبين للقضاء العراقي بقضايا الفساد». وأَشار إلى أَنَّ «مُكافحة الفساد مطلب شعبي، وخطره لا يتوقف عِند العِراق بل يتسع ليُهدد جميع دول العالم». وأَكد أَنَّ «الحكومة أَعدت استراتيجية وطنية لمُكافحة الاتجار بالبشر في العِراق للأَعوام2023-2026، وكذلك الاستراتيجيَّة الوطنيَّة لِمُكافحة المُخدرات والمؤَثرات العقلية للأَعوام 2023-2025»، مِن جانبه، أَبدى توغندهات «استِعداد بريطانيا لدعم القوات الأمنيَّة العراقيَّة وتزويدها بالتقنيات الحديثة»، مُشيداً بـ «الأَجهزة الأمنيَّة العراقيَّة، بجميع صنوفها في مُكافحة الإِرهاب والقضاء على تنظيم داعش الإِرهابي، ودورها في الاستِقرار الأَمني للبلد»[1].

وتأَسيساً على ما سبق يمكن القول إِنَّ نجاح السياسة الخارجيَّة العراقيَّة في تبنية رؤية استراتيجية جديدة تنطلق بالدرجة الأَساس مِن اتباع مجموعة سياسات فاعِلة في البيئتين الاقليمية والدوليَّة. وفي مُقدِمتها تجنب الارتباط بسياسات المحاور الاقليمية وتصفير المُشكِلات مع الدول المُجاوِرة والاقليمية. وتبني رؤَية واقعية لطبيعة توزيع مراكز القوى الدوليَّة، عبر الحِفاظ على التحالُف الأَمني مع الولايات المُتحِدة بوصفها أَكبر قوة امنية وعسكرية في العالم، إلى جانب تبني شراكات استراتيجية مُتعددة في مجالات الطاقة والتِجارة والاستِثمارات مع القوى الفاعِلة في النِظام الدولي مِن قبيل روسيا الاتحاديَّة والقوى الأَوروبية الكُبرى، إلى جانب القوى الفاعلة الآسيوية، والتعاون الثُنائي والمُتعدد الأَطراف في المجالات الاجتماعيَّة والثقافية والصحيَّة والتعليمية والرياضية وغيرها.

- **العلاقة مع دول الجِوار**

حقق العِراق على مستوى العلاقات الخارجيَّة انسِجاماً مع مُحيطهُ العربي والإِقليمي، في مسعى مِنهُ لاستِعادة دوره الإِقليمي والدولي بِحكُم موقعهُ الجُغرافي، واستندت سياسة العِراق الخارجيَّة إلى تقريب وجهات النظر بين دول الجِوار واعتِماد مبدأَ الحِوار، حرصاً على أَمن واستقرار المنطقة، الذي ينعكس على أمن واستقرار دول

(1) بغداد- موازين نيوز، السوداني يؤَكد أَهمية التعاون مع الجانب البريطاني في مُكافحة الجرائم العابِرة للحدود، المصدر السابق.

العالم، بِحكُم التفاعل الكبير بين الأَمن داخل العِراق والأَمن في المنطقة. وللوقوف على أَبرز تِلك العلاقات، ارتأى الباحث اعتِماد التقسيم الآتي:

1. إيران (زيارة رئيس الجمهورية لإيران في 29-30 نيسان (أبريل)2023)

شهدت العلاقات العراقيَّة الإيرانيَّة في السنوات الأَخيرة تطوراً مُهِماً للغاية خاصةً بعد وصول السَّيِّد رئيسي إلى سدة الحكُم وتوجه الخاص إلى تطوير العلاقات مع الدول الجارة وخاصةً العِراق. وفي إِطار ذلك أَقدم رئيس الجمهورية العِراقي الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد في29 نيسان (أبريل)2023، على إِجراء زيارة رسمية لإيران وذلك تلبيةً لدعوة رسمية مِن الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي[1].

وأَجرى الرئيسان جلسة مُباحثات ثُنائية، تناولت العلاقات بين البلدين الجارين وسُبل تعزيزها وتطوير التعاون المُشترك في مجالات الطاقة والموارد المائية والبيئة والمناخ والسياحة وبِما يخدم المصالح المُتبادلة، وبِما يُرسخ الأَمن والاستِقرار في المنطقة. كما تم التطرق إلى عدد مِن المسائل المُهمَّة بين البلدين، وضرورة توحيد الجهود مِن أَجل تخفيف حدة التوترات على الصعيد الإقليمي والدولي. وناقش الجانبين كيفية تسديد العِراق الديون والمُستحقات المُترتبة عليه لإيران في ملف تصدير الطاقة[2]. وأَكد الرئيس العِراقي على اهتِمام بِلاده بتوسيع العلاقات مع إيران وذكر أَنَّ البلدين لديهما قدرات متنوعة لتوسيع التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي والتبادُلات التجارية[3].

الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي يستقبل نظيرهُ العِراقي عبد اللطيف رشيد في مُجمع سعد آباد بطهران

ومِن جهتهِ أَشاد الرئيس الإيراني بالعلاقات بين البلدين، مؤَكِداً أنها لا تشبه العلاقات العادية بين دولة وأَخرى، ومُبيناً أنها تسير بشكلٍ جيد في مجالات البُنى التحتية، والنفط والغاز والطاقة، لافتاً إلى أَنَّ إيران تعدّ

(1) رووداو، رئيس الجمهورية يتوجه إلى إيران في زيارة رسمية، بحث منشور على الرابط:
https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/29042023

(2) الجزيرة، خلال زيارتهُ إيران: خامنئي يدعو الرئيس العِراقي لعدم السماح بأي وجود أَميركي في العِراق، بحث منشور على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2023/4/30

(3) المرصد-بانوراما، القِمة العِراقية الإيرانية في طهران.. علاقات استراتيجية وتعاون مُثمِر، بحث منشور على الرابط:
https://marsaddaily.com/news.aspx?id=11096&mapid=5

زعزعة أية نقطة في العِراق هي زعزعة لأمن إيران ككُل. وأشار إلى إنَّ بِلادهُ ترفض الوجود الأجنبي والوجود الأميركي في المنطقة، وتؤمن بأنَّ الحِوار الإقليمي سيؤدي إلى تعزيز الأمن في المنطقة وحل مشاكلها[1]. وأضاف أنَّ أية محاولات لزعزعة الأمن في العِراق تعدّ تهديداً لزعزعة الأمن في إيران، وفق تعبيرهُ. وبشأن ملف المياه، أكد الرئيس الإيراني» أننا ملتزمون بمنح العِراق حصتهُ، ونُريد أن نتعاون مع العِراق في هذا الجانب، حيثُ تقرر خِلال لقاء الوفدين اليوم استمرار المُباحثات بين وزارة الموارد المائية العراقيَّة ووزارة الطاقة في إيران للوصول إلى حلول»[2].

2. تُركيا (زيارة السُّوداني إلى تُركيا في21 اذار (مارس)2023)

تحظى العلاقات العراقيَّة-التركيَّة بأهميَّة قصوى مِنذُ سنوات طويلة، باعتبار أنَّ الدولتين الجارتين تتمتعان بخصائص استراتيجية مِن الناحية السياسيَّة والعسكريَّة، إضافة إلى التعاون الدبلوماسي الخارجي مِن حيثُ الاتفاقيات الدوليَّة التي تربط الدولتين، وتقاربَهُما الحضاري والثقافي[3]. فخِلال السنوات الأخيرة، تطورت العلاقات التجارية بين العِراق وتُركيا بشكلٍ ملحوظ خاصة في مجال الاستيراد والتصدير. إذ يأتي العِراق في المرتبة الرابِعة عالمياً والأول عربياً بين الدول الأكثر استيراداً للبضائع التركيَّة [4]، وجاءت تُركيا في المرتبة الثالثة عالمياً في قائمة الدول الأكثر استيراداً للمُنتجات العراقيَّة. ويسعى الطرفان إلى تنمية التبادُل التجاري بينهما[5]. وتسعى بغداد لتأمين احتياجاتها الغذائية والصِناعية مِن أنقرة بشكلٍ أساسي مِن الحبوب والأحجار الكريمة والبلاستيك والمطاط ومواد البِناء والأثاث ودقيق القمح والدجاج والبيض والمنسوجات. وفي المُقابل لا تستغني تُركيا عن الصادِرات العراقيَّة، لاسيما النفط والذهب[6].

وضمن مجموعة أهداف، تُراعي بالمقام الأول المواطن العِراقي واحتياجاتهُ، إذ يتصدر ملفات الاقتصاد والأمن، زيارة رئيس الوزراء محمد شياع السُّوداني إلى تُركيا في21 اذار (مارس)2023 التي يأمل مِن خِلالها الوثب باقتِصاد بِلادهُ إلى أسواق أوروبا، وركزت مُباحثات العِراق مع الجانب التُركي على تعزيز العلاقات العراقيَّة- التركيَّة في جميع المجالات وخاصةً المجال الاقتصادي، لا سيما أنَّ العِراق يتطلع إلى تنفيذ مشروعات اقتصادية طموحة

(1) دُبي-الإمارات العربية المُتحدة، خلال زيارتهُ لطهران.. الرئيس العِراقي يُعلق على حصة بِلادهُ المائية، بحث منشور على الرابط: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/202329/04//iraq-iran-abd-al-latif-rashid-ibrahim-raisi-water-crisis

(2) رئاسة جمهورية العراق، خِلال مؤتمر صحفي مُشترك مع الرئيس الإيراني: رئيس الجمهورية العلاقات بين البلدين تزداد قوة ومِن الضروري تطويرها، مقال منشور على الرابط: https://presidency.iq/Details.aspx?id=11049

(3) مجموعة مؤلفين، تسويات ومُصالحات (تقرير)، مركز الجزيرة للدِراسات، الدوحة،2022، ص53-58. كذلك يُنظر: مُعمر منعم العمار، تُركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، دار الحِكمة، لندن،2022، ص142-144.

(4) Burak Daglioglu, Turkish Economy grows 11 percent in 2021, Investment Chain in Turkey, issue97,The Investment Office of the Presidency of Republic of Turkey, Ankara, March/2022), P.24-.

(5) روورداو ديجيتال، تُركيا تهدف لزيادة صادِراتها إلى العِراق لـ16 مليار دولار العام المُقبل، تقرير منشور على الرابط: https://www.rudawarabia.net/arabic.112022-12-

(6) زيد اسليم، العلاقات التجارية بين العِراق وتُركيا.. ما مدى تقدمها؟، تقرير منشور على الرابط: https://evrak.co/post/454/-28-2022-11

في قطاعي الطاقة والنقل وتحويل العِراق إلى مركز للتجارة العالمية بين آسيا وأوروبا[1].ومِن أَهم ما أَثمرت عنهُ نتائج الزيارة إلى أَنقرة[2]:

زيارة السُّوداني لتُركيا ولقائه بالرئيس التُركي اردوغان في21 اذار (مارس)2023

ـ ملف المياه: تدخل السُّوداني بشكلٍ مُباشر في ملف حصص العِراق المائية مع تُركيا وحوَّلهُ مِن ملف دبلوماسي إلى سيادي، إذ إنَّ «هدف الزيارة الرئيس هو التفاوض مع الجانب التُركي حول تحريك المياه الراكِدة للعِراق في هذه الفترة. في وقت تُعاني فيه بِلاد الرافدين مِن أَزمة مائية تفاقمت بسبب تراجع حصة البلد مِن المياه وتواصل مُعضِلة الجِفاف إلى حدّ بات البلد مُهدِداً بالعطش[3]. وأثمرت الزيارة إلى زيادة إِطلاقات نهر دجلة في توقيت حرج وثمين في الوقت نفسه. إِذ تمكن السُّوداني مِن الحصول على دفعات مائية طارئة مِن تُركيا، ولمعرفة أهميَّة هذه الدُفعة، فأَنَّ الإِطلاقات المائية في دجلة تبلغ حالياً (200) متر مُكعب بالثانية، ومِن المؤَمل أَن يتم رفعها إلى (400) متر مُكعب بالثانية لمدة شهر، فهذا يعني أَنَّ الزيادة ستُشَّكل نحو (520) مليون متر مُكعب، أَي قُرابة نصف مليار متر مُكعب، وهو ما سيؤَدي إلى رفع الخزين المائي بنحو (7 %) خِلال شهر[4].

ـ ملف حزب العُمال الكُردستاني (PKK) عقب أَشهر مِن المناوشات العسكريَّة في شِمال العِراق مِن قِبل الجانب التُركي، تضمن لقاء اردوغان والسُّوداني التأَكيد على العلاقات الثُنائية بين تُركيا والعِراق بِكُل جوانبها، والإِصرار على مُحاربة المُنظمات الإِرهابية وأهميَّة هذا الأَمر بالنسبة للعِراق[5].

(1) سمر سليمان، الاقتصاد والأَمن العِراقي يتصدران أَهداف زيارة السوداني الأَولى لتُركيا، تقرير منشور على الرابط: https:// 2023-03-20/alqaheranews.net/news/19893

(2) بغداد اليوم، نتائج مُهِمة لرحلة السوداني إلى تُركيا.. 4 مكاسب عاجِلة ومُستقبلية بزيارة دامت 48 ساعة، تقرير منشور على الرابط: https://baghdadtoday.news/2164002023-03-22-

(3) بسمة خليل الاوقاتي، السياسة الخارجية العِراقية في مُعالجة ملف الأَمن المائي العِراقي–تُركيا أَنموذجاً، المؤتمر العلمي الموسوم (العِراق: التحديات الراهِنة وتطلعات المُستقبل)، المصدر السابق. ويُنظر: الشرق الاوسط، أَزمة تُهدد أَمن العِراق المائي تُعجل بزيارة السوداني لتُركيا، تقرير منشور على الرابط: https://middle-east-online.com/20-03-2023

(4) شفق نيوز، السوداني يختتم زيارتهُ إلى تُركيا ويعود إلى العِراق، تقرير منشور على الرابط: https://shafaq.com/ar

(5) سوار أَحمد، على رأس وفد حكومي رفيع.. السوداني يبدأَ زيارة رسمية إلى تُركيا، مقال منشور على الرابط: https://www.kurdistan24.net/ar/story/368022023-03-21-

ـ مشروع جديد لنقل الطاقة: تحدث السُّوداني عن «مشروع طريق التنمية والقناة الجافة، ليس فقط للعِراق وتُركيا، بل هو لِكُل المنطقة والعالم، وهو ممر عالمي لنقل الطاقة مِن دول المنطقة والعِراق صوب العالم». وهذا الأمر سيوفر فرصاً هائلة لتُركيا والعِراق، وسيكون هذا الممر مركز استقطاب عالمي»، داعياً «دول المنطقة إلى مؤتمر في بغداد، لمناقشة مشروع نقل الطاقة عبر تُركيا» وأَردف السُّوداني: «سيكون هناك خط لسكة الحديد لنقل البضائع، كمرحلة أَولى (3) ملايين ونصف المليون طن، ثُم لمرحلة متوسطة (7) ملايين ونصف المليون طن، وسيكون هُناك مجال لنقل الطاقة، هذا الأمر سيوفر فرصاً هائلة لتُركيا والعراق، وسيكون هذا الممر مركز استقطاب عالمي».

ـ المشاريع الاستثماريَّة: كما تمكّن السُّوداني مِن عرض «المُغريات الاستثماريَّة» إلى رِجال الأَعمال الأَتراك ليؤَسسوا أَعمالاً ضخمة في البِلاد وهو إِذا ما تحقق، سيجعل تُركيا مِن أَكثر البُلدان حرصاً على استِقرار العِراق لضمان ديمومة أَعمال شركاتها في العِراق، إِضافة إلى حصول العِراق على ضوء أَخضر لتمرير البضائع وكذلك صادِراتهُ النّفطيَّة أَو الغازية عبر تُركيا إلى أَوروبا في الوقت الذي يحاول العِراق لدخول سوق الطاقة العالمي وحجز مكانهُ في أَوروبا بعد مُزاحمة روسيا في آسيا[1].

ـ قضية صادرات نفط الاقليم: ذكر مسؤولون في قطاع النفط العِراقي لوكالة رويترز للأَنباء في25 اذار (مارس)2023 أن العِراق كسب قضية تحكيم ضد تُركيا في صِراع مُستمر منذُ فترة طويلة بشأَنَّ صادِرات النفط مِن إقليم كُردستان العِراق. وعلّق العِراق صادِرات النفط الخام مِن إقليم كُردستان المُتمتع بالحكمُ الذاتي ومِن حقول شِمال كركوك، في التاريخ المذكور بعد إِعلان قرار محكمة التحكيم لصالح بغداد. وإن مسؤولي شحن أتراك أبلغوا الموظفين العراقيين في مركز تصدير النفط بميناء جيهان التُركي بأنه لن يُسمح لأية سفينة بتحميل شحنات مِن النفط الخام الكُردي من دون موافقة من الحكومة العراقيَّة[2] وفي قضية التحكيم التي تعود إلى عام2014، زعم العِراق بأن تُركيا انتهكت الاتفاقية المُشتركة الموقعة بين البلدين مِن خِلال سماحها لحكومة إقليم كردستان بتصدير النفط عبر خط الأَنابيب لميناء جيهان التُركي. وذهبت الدعوى إلى القول إِنهُ «مِن خِلال نقل النفط الخام وتخزينهُ مِن كُردستان، ومِن خِلال تحميل ذلك النفط الخام على الناقلة في جيهان، وكُل ذلك مِن دون تفويض وزارة النفط العراقيَّة، خرقت تُركيا وشركة بوتاش التزاماتهما بموجب اتفاقية خط أَنابيب العِراق-تُركيا[3]». وهذا ما جسّد دافِعاً للعِراق بإِيقاف ضخ النفط عبر خط الأنابيب الذي ينطلق مِن حقول النفط في شِمالي كركوك. وكان العِراق يضخ (370) ألف برميل من نفط إقليم كُردستان الخام يومياً و(75) ألف برميل يومياً مِن النفط الخام الاتحادي عبر خط الأَنابيب قبل إِيقافهُ.

ـ ويرى مايكل نايتس، وهو مُتخصص في الشأَنَّ الأَمني الخليجي، إِنَّ حكمُ المحكمة لصالح العِراق سيوجّه

(1) شفق نيوز، زيارة السوداني إلى تُركيا.. نجاح غير مسبوق لصالح دور العِراق الاقليمي، مقال منشور على الرابط:
https://iraq.shafaqna.com/AR/3556042023-03-23/

(2) BBC News عربي، العِراق يكسب قضية تحكيم دولي ضد تركيا بشأَن صادِرات النفط مِن اقليم كُردستان، مقال منشور على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65076253.25-03-2023

(3) الجزيرة، رويترز: العراق يوقف صادِرات النفط مِن شِمال البِلاد بعد أَنَّ كسب قضية تحكيم ضد تُركيا، مقال منشور على الرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/202326/3/

ضربة قاسية إلى حُلفاء الولايات المُتحدة ومُقتضيات السياسة على حدٍ سواء. كما أن هذا الحكم من شأنهُ أن يمس بكبرياء الرئيس أردوغان في وقتٍ تنهار فيه الثقة الاقتصاديَّة في بلاده». إذ أَوقفت تُركيا استيراد النفط مِن إقليم كُردستان في شِمال العِراق انصياعاً لحكم المحكمة الدوليَّة، أما في إقليم كُردستان العِراق، فيتوقع نايتس أن «يفقد الأكراد وشركاؤهم التجاريون في قطاع النفط أَي حافز إِضافي يدفعهم إلى تصدير النفط الخام وسيكون أَي تهديد يصدر عنهم بإِيقاف الإِنتاج مُبرِراً. وإِذا أَغلق كلا الطرفين خط أَنابيب العِراق-تُركيا، سيخسر سوق النفط العالمي ما يقرب مِن نصف مليون برميل في غضون أَسابيع»[1].

ـ ولا شك في أنَّ الحكُم الصادر عن هيئة التحكيم الدوليَّة «يلزم جميع الأَطراف باحتِرام الاتفاقات والمواثيق الدوليَّة بهذا الشأن» ويؤَكد «أن وزارة النفط مِن خِلال شرِكة تسويق النفط العراقيَّة +سومو+ هي الجِهة الوحيدة المخولة بإِدارة عمليات التصدير عبر ميناء جيهان التركي».وأشارت الوزارة في بيانها إنها «ستقوم ببحث آليات تصدير النفط العراقي عبر ميناء جيهان التُركي مع الجِهات المعنية» في إِقليم كُردستان و«مع السلطات التركيَّة بما يضمن إِدامة الصادرات النّفطيَّة، والإِيفاء بالتزامات سومو مع الشرِكات العالمية عبر ميناء جيهان»[2].

ـ وبذلك يُشكّل ملفّ النفط ملفاً خِلافياً أَساسياً بين الحكومة المركزية في بغداد وسلطات إقليم كُردستان. وترى أربيل أن الحكومة المركزية تسعى إلى وضع يدها على ثروات الاقليم النّفطيَّة، فيما تطالب بغداد بأن يكون لها كلمتها في إِدارة الموارد النّفطيَّة التي تستخرج مِن كُردستان.

ـ العرق وزلازل تُركيا: تعد تُركيا مِن أَكثر بُلدان المنطقة عرضةً للزلازل بسبب موقعها الجُغرافي، وهو ما يتم ترجمتهُ إلى المُصطلح الشهير «قدر الجُغرافيا»، والذي تم تداولهُ على نِطاق واسع بعد الزلزال المُدمِر الذي شهدتهُ تُركيا وشِمال سوريا في6 شباط (فبراير)[3]2023. ففي فجر اليوم المذكور ضرب زلزالان جنوب تُركيا وشِمال سوريا بلغت قوتهما (7,7) درجات، و(7,6) درجات أَعقبهُما آلاف الهزات الارتدادية العنيفة، ما خلف مئات القتلى وآلاف الجرحى، وأَدى إلى انهيار الكثير مِن الأَبنية السكنية في البلدين[4]. إذ أَعلنت وزارة الخارجيَّة العراقيَّة، ارتفاع حصيلة الضحايا العِراقيين جراء الزلزال المُدمر الذي ضرب تُركيا في شباط2023. وقال المُتحدث باسم الوزارة أَحمد الصحاف، في بيان، إِنهُ تم تسجيل وفاة (11) عِراقياً في الكارِثة التي راح ضحيتها أَكثر مِن (37) ألف شخص بين تُركيا وسوريا[5].وفقدان (8) آخرين لم يعرف مصيرهم بعد. وأَشارت السفارة العراقيَّة في انقرة إلى إِجلاء (51) مواطناً عراقيّاً في مُدن تُركية وتسيير رحلة بريَّة نقلتهم مِن مدينة أضنة الجنوبية إلى مركز الإِيواء في العاصمة أَنقرة نزحوا مِن المناطق المنكوبة. وأَوضحت أن وفداً مِن السفارة تم إِرسالهُ إلى مدينة أضنة

(1) BBC News عربي، العِراق يكسب قضية تحكيم دولي ضد تُركيا، المصدر السابق.

(2) France24، تُركيا توقف استيراد النفط مِن اقليم كُردستان العِراق بحسب وزارة النفط العِراقية، مقال منشور على الرابط:
https://www.france24.com/ar

(3) حازم بدر، بعد زلزالي المغرب والعِراق.. هل تواجه دول المنطقة «قدر الجُغرافيا»؟، مقال منشور على الرابط:
https://www.aljazeera.net/science/202313/9/

(4) ويكبيديا الموسوعة الحُرة، زِلزال قهرمان مرعش2023، مقال منشور على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki

(5) الحُرة- وكالات دبي، العِراق الكشف عن المناطق التي تعرضت لهزات ارتدادية نتيجة لزلزال تُركيا، مقال منشور على الرابط:
https://www.alhurra.com/zlzal-trkya-wswrya/202306/02/

حيثُ يتجمع العِراقيون الذين أَصاب الزلزال مناطق سكناهُم حيثُ يتم إِصدار جوازات مرور لهُم وتهيئة رحلة جويَّة لنقلهم إلى العِراق[1].

تعد 80 % مِن مساحة تُركيا عرضة للزلازل وهو ما يتم ترجمتهُ إلى المُصطلح الشهير «قدر الجُغرافيا»

ـ وسيّرت القوة الجوية العراقيَّة فور حصول الزلازل في جنوب تُركيا وشِمال سوريا (26) طائرة نقلت مُساعدات إنسانية إلى البلدين. حيثُ نقلت هذه الطائرات إلى مطارات دِمشق وحلب السوريتين وإِلى غازي عنتاب التركيَّة (113) طناً مِن المُساعدات الإنسانية وإِعادة العديد مِن العائلات العراقيَّة الناجية مِن الزلزال في الدولتين ومِن جانبها سيرت وزارة التربية العراقيَّة (27) شاحِنة مُساعدات لمنكوبي الزلزال في البلدين[2].وأوصى مجلس الوزراء العِراقي، بنقل قنصلية البِلاد مِن مدينة غازي عنتاب التركيَّة إلى ولاية مرسين التركيَّة. عنتاب، وفيما خوّل وزير الخارجيَّة صلاحية التوقيع على مُذكرة لانضِمام العِراق إلى اللجنة التنفيذيَّة لمفوضية الأُمم المُتحِدة لشؤون اللاجئين[3].

ـ تأَسيساً على ما سبق دعونا نقول إِنهُ بعد الزِلزال المُدمر الذي ضرب جنوب تُركيا وشِمال غربي سوريا وحصد أَرواح عشرات آلاف الضحايا، باتت الزلازل هاجساً مُخيفاً لدى العِراقيين، لاسيما مع إِحساس سُكان المُدن الشِمالية بالهزات الأَرضية الارتدادية وتساؤلاتهم عن وضع المباني والأَبراج السكنية التي تزايدت وتيرة إِنشائها بعد عام 2003 وخاصةً في مُدن بغداد وإِقليم كُردستان والمُدن الأُخرى. لاسيما أن العراق يقع على الصفيحة العربيَّة المُلاصِقة لِكُل مِن الصفيحة الإيرانيَّة وصفيحة الأَناضول، حيثُ تتأَثر على مدار العام بالهزات الأَرضية كما الحال في مُدن السليمانية ومندلي وخانقين ومناطق أَخرى وهي الأَكثر تعرضاً للهزات من غيرها مِن المُدن مع مُحاذاتها للصفيحة الإيرانيَّة الشرقية.

(1) العربية، عدد الضحايا ارتفع.. 11 عراقياً قضوا في زلزال تُركيا، مقال منشور على الرابط:
https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/202313/02/

(2) أُسامة مهدي، العِراق يكشف عن عدد ضحاياهُ في زِلزال تُركيا، مقال منشور على الرابط:
https://elaph.com/Web/News/20231500805/02/.html

(3) شفق نيوز، الحكومة العِراقية تُناقش تداعيات زِلزال تُركيا وتتخذ سلسِلة قرارات، مقال منشور على الرابط:
https://shafaq.com/ar.212023-02-

3. السعودية

لا شك في أنّ المملكة العربيَّة السعودية، تُعد لاعِباً مُهماً في المنطقة، لذا سعت حكومة السُّوداني إلى تنمية علاقات البلدين في مُختلف المجالات، بما في ذلك ملفات الطاقة والربط الكهربائي وصولاً إلى ملفات التعاون الأَمني في مجال الحرب على الإرهاب، في ظل حرص العِراق على تمتين عمقهُ العربي ودورهُ الريادي والمطلوب في المنطقة، وبناء العلاقات المتوازنة مع الأشقاء. وللوقوف على طبيعة تلك العلاقات تم اعتماد التقسيم الآتي:

ـ على الصعيد السياسي

ركز السُّوداني في 9 شباط (فبراير)2023، على العلاقات بين الرياض وبغداد، وأهميَّة تعزيزها، وتحويل التفاهُمات والاتفاقيات الموقعة بين الدولتين إلى مشاريع عمل على أَرض الواقع. ورغبة حكومتهُ في التحالُف مع السعودية؛ لأنّهما -على حدِّ قوله- «ثقل العِراق والسعودية على المستوى الإسلامي والعربي والاقتصادي، والجُغرافيا والمُشتركات التي بيننا، التي مِن المُمكِن بسهولة أَن نكوّن مِحوراً سياسياً اقتصادياً مُرتكزاً في المنطقة، ويؤَسس لنِظام إقليمي مُستقر ويكون دعامة مِن دعامات الاستِقرار في العالم[1]».

من يقرأَ تصريحات السُّوداني، يجدها مُتناغِمة مع ما أَدلى بِه وزير الخارجيَّة فؤَاد حسين، أَثناء المؤتمر الصحافي الذي عقدهُ مع نظيرهُ السعودي الأَمير فيصل بن فرحان في العاصِمة العراقيَّة بغداد، حين قال إِنَّ «السعودية كدولة قائدة في الإطار الإسلامي تلعب دوراً مُهماً في هذا المجال». ومِن جِهتهِ صرَّح ابن فرحان إِنَّ «المملكة والعِراق تعملان بخطى وثيقة على استِمرار الزخم في العلاقات الثُنائية، وتعميق التنسيق والتعاون خاصةً في الجانب الاقتصادي والتنموي»، مُبدياً استِعداد الشرِكات السعودية للاستِثمار في العِراق مِن أَجل دعم الاقتصاد العِراقي[2].

مِن لِقاء جمع الأَمير فيصل بن فرحان وزير الخارجيَّة السعودي ونظيرهُ العِراقي فؤَاد محمد حسين

(1) العربية، السعودية والعِراق: تفاهُمات تُبنى عبر الدبلوماسية التواصلية، مقال منشور على الرابط:
https://www.alarabiya.net/saudi-today/202311/02/

(2) شفق نيوز، تقرير سعودي: موقف السوداني وحسين مِن الرياض لا يعجب بعض أَعضاء الإِطار التنسيقي، مقال منشور على الرابط:
https://shafaq.com/ar.112023-02-

ومِن جهتها أعربت السعودية على لسان الأَمير فيصل بن فرحان، ومِن خِلال زيارتهُ للعاصِمة بغداد، والمُحادثات التي عقدها مع وزير الخارجيَّة فؤَاد حسين، عن سعي المملكة إلى ترسيخ سياستها المُلتزمة باستِقرار العِراق والإقليم، كونها تؤَمن بأنَّ أَي خلل في العلاقات العراقيَّة–العربيَّة، ستكون له آثار سلبية على الخليج العربي بأكملهُ، وسيدفع نحو اضعاف «الحكومة المركزية» في العِراق»، ما يعني زيادة نفوذ الفصائل المُسلحة، وتحوّل البِلاد إلى ساحة للخلايا «الإِرهابية» التي تُهدِد أَمن السعودية والعِراق معاً[1].

هذه العلاقة لا تُريد مِنها السعودية الاستِحواذ على القرار العِراقي، بل أن تكون هُنالك حكومة مُستقلة قوية وسيدةُ قرارها، بعيدة عن تأَثير أَي طرف خارجي. فالرياض تؤَكد أن العراق يلعب دوراً أَساسياً ومُهِما في تعزيز الاستقرار، وتعمل معهُ بتنسيق وثيق لدفع عملية الاستِقرار في المنطقة مِن خِلال الحِوار ومِن خِلال تعزيز المصالح المُشتركة، ومُعالجة أَي أَوجه خِلاف»، فالاستِقرار هو هدف أَولٌ ورئيس مُبتغى مِن العلاقات بين العاصِمتين الإقليميتين المُهمتين الرياض وبغداد، وهذا الهدف يجري العمل على تحقيقه عبر بِناء الثِقة، والدبلوماسية التواصلية؛ لأن ذلك هو الطريق الأَقل كُلفة والأَكثر ديمومة[2]. وهذا ما تمت الإِشارة اليه أيضاً مِن قِبل مجلس الوزراء السعودي، بتأكيده على دعم المملكة للجهود التي تبذلها الحكومة العراقيَّة الرامية إلى تحقيق الاستِدامة في النمو والازدِهار في بِلادها ولشعبها الشقيق»[3].

ـ على الصعيد الاقتصادي

على هامش اجتماعات فعاليات «المُلتقى الاقتصادي السعودي العِراقي»، الذي انطلق يوم 25 أَيار (مايو)2023 بتنظيم مِن اتحاد الغرف السعودية والعراقيَّة، ومُشاركة أَكثر مِن (300) شرِكة سعودية وعراقيَّة وعدد مِن الجِهات الحكوميَّة والخاصة، يعدّ التعاون الاقتصادي بين السعودية والعِراق محطة مُهِمة في العالم العربي، حيثُ إِنَّ السعودية صاحبة أَكبر اقتصاد عربي بناتج محلي إِجمالي (833,5) مليار دولار أمّا العراق فبلغ (209,9) مليار دولار وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد2022، فإِنَّ المُلتقى فرصة لتعزيز العلاقات الاقتصاديَّة، ورفع حجم الاستِثمارات بين البلدين، حيثُ دعا مُستثمرون سعوديون وعِراقيون إلى الإِسراع بإِطلاق أَعمال «الشرِكة السعودية العراقيَّة للاستِثمار»، لتمويل مشروعات بقيمة(3) مليارات دولار، وتمكين الشرِكات العراقيَّة مِن قروض صناديق التمويل السعودية، واتفقوا على ملامح خطة للتعاون تضمن تنمية التجارة والاستِثمارات المُشتركة[4].

ومِن المُهِم الإِشارة إلى نمو حجم التجارة البينية بين السعودية والعِراق، حيثُ بلغ حجم التبادُل التجاري (1,5) مليار دولار لعام2022 بنسبة ارتفاع (50 %) مُقارنةً بعام2021، ما يعكس عمق واستدامة العلاقات الاقتصاديَّة،

(1) الجزيرة، السعودية والعِراق يعلنان العمل سوياً لتخفيف التوتر في المنطقة، مقال منشور على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/20232/2/

(2) دُبي– الإِمارات العربية المُتحدة، وزير الخارجية السعودية يجري زيارة رسمية للعِراق، مقال منشور على الرابط:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/202302/02//saudi-foreign-minister-faisal-bin-farhan-visits-iraq

(3) دُبي–الإِمارات العربية المُتحدة، وزير خارجية السعودية مِن العِراق: العلاقات الثُنائية تشهد زخمًا ايجابياً كبيراً، مقال منشور على الرابط: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/02/03/saudi-fm-relations-iraq

(4) ثامر محمود العاني، التعاون الاقتصادي المُهِم في المنطقة العربية، مقال منشور على الرابط:
https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/202312/07/

وضرورة مواصلة تعزيز التبادُل التجاري بين البلدين والاستِفادة مِن افتتاح منفذ جديدة عرعر والإسراع بافتتاح منفذ جميمة الحدودي، على الرغم من الفرق في كفاءة البُنية التحتية للبلدين[1]. ويشار إلى دور النفط والغاز في رسم العلاقات الدوليَّة ومُستقبل المنطقة، ودور كُل مِن السعودية والعِراق الهام، إذ لا بُد مِن أَن نُحدد العوامل أَو المُتغيرات التي تُحدِد أَسعار النفط عالمياً. ومِن ناحية أخرى يجب أَن نُشخص أكبر(10) دول تنتج النفط عالمياً، لتأديتها دوراً رئيساً في رسم مُستقبل العلاقات الاقتصاديَّة والسياسيَّة الدوليَّة، مِن ناحيةٍ أَخرى تُمثل دول الخليج السعودية والإمارات والكويت بجانب العِراق، اللاعب الأَساسي في المنطقة العربيَّة والشرق الأوسط في تحديد حجم ومستويات الإنتاج في العالم، وتُمثل مركز الثقل الاستراتيجي عبر دورها الفاعل في «أوبك بلس»، مِن خِلال تحديد إنتاج وتصدير وأَسعار النفط في العالم، ومِن الضروري تعزيز الجهود الدوليَّة مِن قِبل السعودية والعِراق[2].

ومِن الجدير بالإشارة أنَّ التعاون بين السعودية والعِراق في النفط يتضمن دخول شركة «أرامكو» في تطوير أَحد الحقول النّفطيَّة، الذي ينتج حالياً (60) مليون قدم مُكعب مِن الغاز، لإنتاج ما يزيد على (400) مليون قدم مُكعب مِن الغاز، لتزويد الشبكة الوطنيَّة بالغاز اللازم لتوليد الطاقة الكهربائية، مع تطلع العِراق إلى مُشاركة الشرِكات السعودية لتطوير هذه الحقول، وإنتاج الغاز المطلوب لتوليد الطاقة الكهربائية، وسدّ الحاجة المحليَّة مِن هذا الغاز.

وتضمَّن المُلتقى عدداً مِن الاتفاقيات التي تخص موضوعات الطاقة، كان على رأَسها الاتفاق مع السعودية لتحويل كمية مِن الطاقة الكهربائية إلى العِراق تصل إلى (1000) ميغاواط، وقيام الشرِكات السعودية بإنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية في مُحافظة النجف، وهذه المحطة ستكون أَكبر محطة في العِراق باستخدام الطاقة الشمسية. كما جرى الاتفاق بين الطرفين على إنشاء بعض المُدن الصِناعية في الحدود المُشتركة بين البلدين، وهو ما يُسهم في تطوير الصِناعة والتجارة لِكلا البلدين[3]. وفي إطار الربط الكهربائي، عمل الفريق المُشترك لتنفيذ مشروع الربط الكهربائي السعودي-العراقي، بقدرة (1000) ميغاواط، وفق مبادئ الاتفاق الموقعة بين الجانبين، مؤَكدين على أهميَّة توفير المُتطلبات اللازمة لتنفيذ مشروعات الطاقة المُتجددة، بقدرة (1000) ميغاواط[4].

وختاماً يجب الإشارة إلى ضرورة استِمرار التعاون في مجالات التِجارة والاستِثمار والنقل والخدمات اللوجستية بين البلدين، وتسهيل حركة المنافذ البرية والجوية والبحرية وإجراءات السفر ونقل البضائع، واستئناف الرحلات الجوية المُباشِرة بين البلدين، وتكثيف التعاون وتبادُل وجهات النظر بخصوص المسائل والقضايا التي تهمُ البلدين على الساحتين الإقليمية والدوليَّة، بِما يسهم في دعم وتعزيز الأَمن والاستِقرار في المنطقة والعالم.

(1) عكاظ، التنسيق السعودي-العِراقي، مقال منشور على الرابط: https://www.okaz.com.sa/news/local/2134319

(2) ثامر محمود العاني، التعاون الاقتصادي المُهم في المنطقة العربية، مقال منشور على الرابط:
https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/202312/07/

(3) صحيفة الشرق الأَوسط، توافق سعودي عِراقي لزيادة التبادُل التجاري وتعزيز الاستِثمار في البلدين، مقال منشور على الرابط:
https://aawsat.com

(4) العربية، مِن السعودية: إطلاق مشروع الربط الكهربائي الخليجي مع العِراق رسمياً، مقال منشور على الرابط: https://arabic.cnn.
launching-electrical-interconnection-project-between-gcc-and-iraq/09/06/com/middle-east/article/2023

4. الكويت

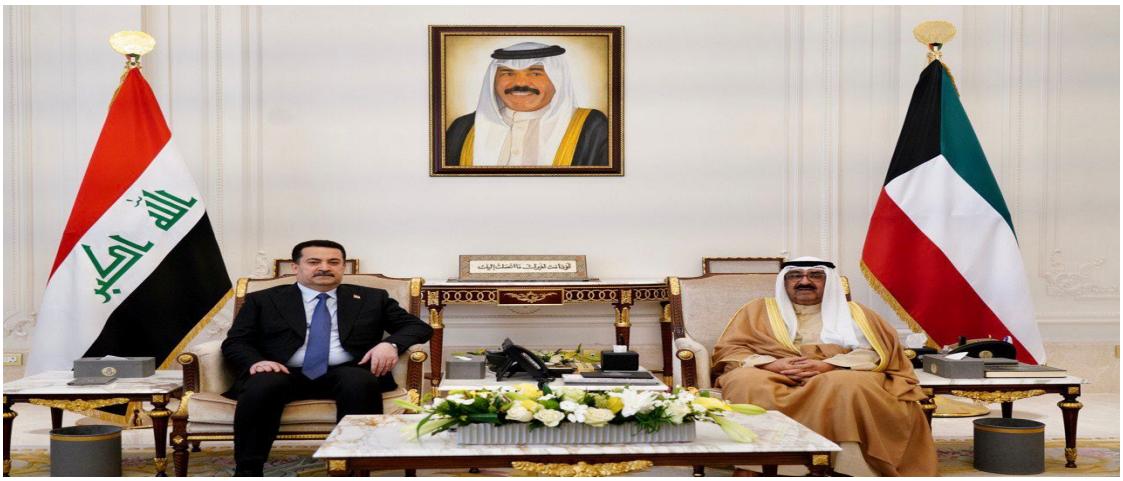

في23 تشرين الثاني (نوفمبر)2022، زار السُّوداني دولة الكويت، في أَول زيارة رسمية لدولة خليجية، تخللتها سلسِلة مِن اللقاءات والمُباحثات. وهُناك التقى بعدد مِن المسؤولين الكويتيين. وعلى رأَسهم ولي عهد دولة الكويت الشيخ مشعل الأَحمد الصباح،».وهدفت الزيارة إلى «العمل لحلحلة عدد مِن الملفات الثُنائية العالِقة بِما يُحقق المصالح المُشتركة للبلدين مِن خِلال التعاون البناء وإِدامتهُ على مُختلف المستويات وتذليل العقبات التي تواجه تحقيقها»، وفقاً لـ»وزارة الخارجيَّة العراقيَّة»[1]، وزار «السُّوداني مجلس الأُمة الكويتي، وبحث مع رئيس المجلس أَحمد السعدون، العلاقات المُتميزة التي تجمع البلدين الشقيقين، والتأَكيد على أهميَّة التعاون على المستوى البرلماني والحكومي والمُجتمعي بين العِراق والكويت، والتنسيق الثُنائي حيال القضايا ذات الاهتِمام المُشترك، الإِقليمية مِنها والدوليَّة»[2] وبِما يُعزز استِقرار البلدين وازدهار شعبيهما. وأَكد السُّوداني «حرص العِراق على بِناء علاقات متوازِنة مع جيرانهُ، تُبنى على أَساس الاحترام المُتبادل وحفظ سيادة البلدين، والسعي لحل العديد من الملفات وفق ما يدعم المصالح المُشتركة، ويحقق الاستقرار في المنطقة». مِن جانبهُ، أَكد مشعل الصباح «متانة العلاقات المُتميزة التي تربط البلدين وتجمع شعبيهما، وحرص الكويت على دعم استقرار العِراق وازدهارهُ، كما ثمّن دور العِراق المحوري في المنطقة، وسعيه لتعزيز الأَمن المُستدام فيها[3].

(1) شفق نيوز، السوداني يصل إلى دولة الكويت في زيارة رسمية، مقال منشور على الرابط: https://shafaq.com/ar/23-11-2022

(2) شفق نيوز، السوداني ينهي زيارة رسمية للكويت ومكتبهُ يكشف تفاصيلها، مقال منشور على الرابط:
https://shafaq.com/ar/232022-11-

(3) بغداد-ناس، السوداني يلتقي ولي عهد دولة الكويت مشعل الأَحمد الصباح، مقال منشور على الرابط:
https://www.nasnews.com/view.php?cat=98176

5. الإمارات العربيَّة المُتحدة

رئيس الوزراء العِراقي ورئيس دولة الإمارات العربيَّة المُتحدة

على خُطى رئيس وزراء العِراق السابق مصطفى الكاظمي، يبدي السُّوداني رغبتهُ في مواصلة التقارُب مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيثُ توجه إلى الإمارات في زيارة رسمية على رأس وفد حكومي رفيع. وبحث رئيس الحكومة العراقيَّة مع الرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان العلاقات الثُنائية وأهميَّة تطوير التعاون المُثمر في مُختلف المجالات والصُعد، فضلاً عن مُناقشة عدد مِن القضايا الإقليمية والدوليَّة ذات الاهتِمام المُشترك[1] وفي جانب آخر التقى السُّوداني بنظيرهُ الإماراتي محمد بن راشد، وبحثا عدداً مِن ملفات التعاون والعمل على إيجاد أُسُس متينة لشراكة مُستدامة في المجال الاقتصادي والاستِثماري، وفي مجال الطاقة والثقافة والتعليم. وأكد آل مكتوم -خِلال اللِقاء- «رغبة بِلاده في الانفتاح الاقتصادي على العِراق»، فيما شدّد الجانبان على «أهميَّة التنسيق العالي لمواجهة مُختلف التحديات الاقتصاديَّة». وقال السُّوداني قبل يوم مِن زيارته التي بدأها في 9 شباط (فبراير)2023، إنه سيبحث في الإمارات عن «شراكة مُستدامة»، وسُبل تبادُل الخبرات في شتى المجالات. مؤكِداً أنَّ «الإمارات تُعد مِن أبرز الشُركاء التجاريين للعِراق ويعد الاقتصاد هو العنوان الأبرز لهذه الزيارة، إضافة إلى عديد مِن الملفات الأخرى التي تهم الجانبين.». وتكمنُ أهميَّة هذه الزيارة بالآتي[2]:

ـ تؤكد رغبة العِراق الصادِقة في استِمرار وتنمية التعاون التجاري والاقتصادي واستِقطاب مزيد مِن الشرِكات الإماراتية للدخول باستِثمارات كبيرة تسهم في تنشيط حركة الاقتصاد بالبِلاد، إذ حث السُّوداني مع رؤَساء الشرِكات ورِجال الأَعمال الإماراتيين «الآفاق المُتاحة للاستِثمار والتعاون الاقتصادي مع العِراق، والفرص التي تهيؤها الحكومة مِن أَجل إطلاق المشاريع الاستراتيجيَّة الكُبرى، ومشاريع إعمار البُنى التحتية المتنوّعة في مُختلف المُدن العراقيَّة[3].

(1) شفق نيوز، السوداني يبدأ زيارتهُ إلى الإمارات، مقال منشور على الرابط: https://shafaq.com/ar

(2) طه العاني، «شراكة مُستدامة» ما دلالات وأَهداف زيارة السوداني إلى الإمارات، الخليج اونلاين، مقال منشور على الرابط: https://alkhaleejonline.net/11-02-2023 ويُنظر أيضاً: روداو، الانفتاح الاقتصادي يقود السوداني إلى الإمارات بعد المانيا وفرنسا، مقال منشور على الرابط: https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast.

(3) أربيل (كُوردستان24)، في ختام زيارة السوداني: بيان عِراقي إماراتي مُشترك مِن سبعة محاور، مقال منشور على الرابط: https://www.kurdistan24.net/ar/story

ـ تأتي الزيارة لِمُعالجة عديد مِن الملفات والقضايا المُهمَّة المُشتركة، لاسيما التي تخص ملف استرداد الأَموال العراقيَّة، إذ يعد مِن أَسخن الملفات التي يحرص عليها السُّوداني، مُشيراً إلى أَنَّ هُناك تعاوناً إماراتياً مع الجانب العِراقي في الاستِجابة لِمُتطلبات هذا الملف.

ـ تأَتي أهميَّة الزيارة في سياق ملف تهريب الدولار مِن العِراق، وعمليات غسل الأَموال، واتخاذ دُبي طريقاً مِن قِبل بعض المصارف وبعض أَصحاب رؤَوس الأَموال الكبيرة لعمليات تهريب العُملة. فضمن أَهداف الزيارة قطع الطريق على تهريب العُملة، والتفاهُم مع المسؤَولين الإماراتيين لتشديد الرقابة على الأَموال القادِمة مِن العِراق، والجِهات التي تذهب إِليها تِلك الأَموال، وأن تكون هُناك رقابة مُشددة ومُساعدة للعِراق في الحفاظ على ثروته الاقتصاديَّة الماليَّة.

ـ تُعد هذه الزيارة تتويجاً للتواصل والنمو المُطرد في العلاقات بين البلدين، وفق الروابط الثقافية والحضارية، لإرساء دعائم قوية في العلاقات العراقيَّة الخليجية عموماً، والإماراتية على وجه الخصوص.

6. دلالات وأَبعاد بطولة خليجي25

أَعطت بطولة خليجي25» لكرة القدم والتي تم افتتاحها في مدينة البصرة العراقيَّة في يوم الجمعة 6 كانون الثاني (يناير)2023 جُرعة إِضافية لتعزيز العلاقات العراقيَّة الخليجية العربيَّة ومد جسور التواصل بشكلٍ أَكبر ومديات أَكثر اتساعاً، بعد أَن نجح العِراق في تحقيق عدة انتِصارات أَمنية وسياسية واقتصادية ودبلوماسية بعد التنظيم الناجح للبطولة، حيثُ أَكد مُحلِلون أَنها أَعادت العِراق إلى الحضن العربي وأَعطت «جُرعة إِضافية لتعزيز العلاقات العراقيَّة مع حاضنتها العربيَّة وتغيير المفاهيم الخاطئة عن الأَمن بالبِلاد». وعلى هامش اجتماعات المُنتدى الاقتصادي العالمي دافوس، التقى وزير الخارجيَّة العِراقي فؤَاد حسين نظيرهُ السعودي الأَمير فيصل بن فرحان، حيثُ أَكد سعي بِلادهُ لاستِثمار كأَس الخليج العربي لجمع الأَشقاء العرب، واصِفاً البطولة بـ«الدبلوماسية غير التقليدية». فالرياضة تُسمى بـ«الدبلوماسية الشعبية أَو الجماهيرية» لها التأَثير والأَثر الكبير في عملية صنع التواصل والاتصال بين المُجتمعات والشعوب[1].

(1) عادل الجبوري، خليجي25 «الدبلوماسية الرياضية» ومفاتيحها السياسية والاقتصادية، مقال منشور على الرابط:
https://www.almayadeen.net/articles

نفهم مِن ذلك أنَّ الموضوع هُنا لا يقتصر على حدث رياضي عابر، بل تعداهُ لأَبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، ويمكن استِعراض أَهمّها بالآتي[1]:

ـ الأَبعاد السياسيَّة: أَبرزت هذه الفعالية تقارُباً كبيراً ما بين العِراق ومُحيطهُ الخليجي وتعزيز الروابط بين البُلدان، وذوبت الكثير مِن الخِلافات كون أَغلب الجماهير العربيَّة التي حضرت شهدت كرنفالات البصرة وحُب العِراقيين للعرب، وكذلك تغيير صورة العرب عن الأَمن والاستِقرار في العِراق على عكس ما تنقلهُ الصحافة الصفراء مِن انهيار المنظومة الأمنيَّة والتي رسمت صورة مشوهة حول البِلاد. وتجاوزت بعض التشنُجات لاسيما الحضور الرسمي العِراقي في كثير مِن الفعاليات التي رافقت تِلك البطولة، وتبادُل زيارات كما حصل في استِضافة السَّيِّد رئيس الوزراء للوفود الرياضية المُمثلة لتِلك الدول المُشارِكة، فالبطولة كانت تكريماً خليجياً عربياً للعِراق في مُعالجة جراحاتهُ جراء الأَحداث التي تعيشها البِلاد مِنذُ 2003[2] فهذه البطولة أَعادت العِراق للمحافل العربيَّة والدوليَّة ولن تقتصر على النشاط الرياضي وستنعكس على بقية المجالات فضلاً عن ذلك الدور الإِعلامي الكبير الذي أَظهرتهُ القنوات الإِعلامية العربيَّة والخليجية، إِذ تركت بصمة مُختلفة، ونقلت صورة ايجابية عن العِراق والبصرة، وأَخذت تتجول بين الأَزقة وتلتقي بمُختلف الشرائح، عبر إِظهار وجه العِراق الحضاري والثقافي، ولا يفوتنا أن نذكر تسهيلات الدخول للأَراضي العراقيَّة، والتي أَسهمت بدخول الآلاف مِن المُشجعين عبر مُختلف المنافذ، إِذ كان مِن بين الإِجراءات اللافتة للتقريب بين الأَشقاء العرب للمُشاركين في البطولة التسهيلات التي قدمتها الحكومة العراقيَّة وأَبرزها إِعفاء القادمين مِن خارج البِلاد لحضور المُباريات مِن التأَشيرة[3].

ـ الأَبعاد الاقتصاديَّة: فقد انعشت الحركة الرياضية الأَخيرة جانباً كبيرا مِن السوق، عبر النقل والتنقل والسكن وشِراء البضائع، كما أَنَّها فتحت آفاق جديدة ومُشجعة نحو إِمكانية دخول رؤوس الأَموال الخليجية للاستِثمار لاسيما في مدينة البصرة، وفي الوقت نفسهُ حجم البطولة وجاهزية الملاعب قد فتحت شهية العِراق نحو السعي إِلى استِضافة بطولة كأَس العرب، وهو أَحد الملفات التي سيسعى إِليها العِراق، لذلك لم تقتصر بطولة الخليج العربي الأَخيرة في البصرة على حفل رياضي عابر، بل رسائل مُتعدِدة ومتنوعة سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية[4].

ـ الأَبعاد الاجتماعيَّة: إِذ أَظهر العِراقيون أَصول كرم الضيافة، عبر الترحيب بمُختلف الوافدين، وفتح منازلهم وإِبداء الضيافة لهُم، الأَمر الذي أَثار اندِهاش كُل منَ مرَّ بأَراضي العِراق. فبطولة كأَس خليجي25 أَسهمت في تعزيز وتقوية العلاقات الاجتماعيَّة ما بين حكومة وشعب العِراق وحكومات وشعوب بُلدان الخليج العربي بعد انقطاع.

(1) علي مُراد النصراوي، أَبعاد استِضافة العِراق لبطولة خليجي25، مقال منشور على الرابط: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/2023/01/19/wp/blog/. كذلك يُنظر: سكاي نيوز عربية، دبلوماسية غير تقليدية «خليجي25» تُعيد العِراق للحضن العربي، تقرير منشور على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1590388-20-01-2023

(2) حُسام عبد الحسين، البُعد السياسي مِن بطولة خليجي25، الحِوار المُتمدن، العدد7509، تقرير منشور على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=782096

(3) بغداد-ناس، أَكاديمي يُحلل الأَبعاد السياسية لِإقامة خليجي25 في العِراق، مقال منشور على الرابط: https://www.nasnews.com/view.php?cat=99951

(4) ضيدان المالكي، خليجي25 في البصرة: قراءة في الأَبعاد الاقتصادية على العِراق، مركز البيان للدِراسات والتخطيط، مقال منشور على الرابط: https://www.bayancenter.org/2023/01/9194

ـ الأَبعاد الثقافية: كان للافتتاحية التي بدأَت معها البطولة أَثرها الكبير، عبر إِظهار جوانب مُشرقة مِن تاريخ العِراق، والمزج ما بين الماضي والحاضر، وتقديم لوحة فنية تُليق بالحدث. فالجماهير العراقيَّة والعربيَّة جميعها كانت تهتُف بِحُب العِراق وكانت مُشاركة الفنانة الإِماراتية أَحلام مُميزة وعكست متانة العلاقات بين البلدين.

7. سوريا (زيارة سوريا 16 تموز (يوليو)2023)

بدأَ رئيس الحكومة العراقيَّة محمد شياع السُّوداني في16 تموز (يوليو)2023 زيارة رسمية إِلى سوريا هي الأَولى لرئيس وزراء عِراقي مِنذُ عام2010، والأَولى لمسؤَول عربي على هذا المستوى مِنذُ اندلاع حركة التغيير السورية عام2011. وفي مؤتمر صحافي عقده مع الرئيس السوري بشار الأَسد، قال السُّوداني إِنَّ الأَمن والاستِقرار في سوريا والعِراق يدفعان نحو مزيد مِن التنسيق الثُنائي لمواجهة التحديات المُشتركة، وأَكد أَنَّ العلاقات الاقتصاديَّة بين بغداد ودِمشق ستتصدر المُباحثات[1].

الأسد والسُّوداني يستعرضان حرس الشرف في دِمشق

وبحث السُّوداني خلال لقائه مع الأسد مُختلف جوانب العلاقات الثُنائية والقضايا ذات الاهتمام المُشترك. وتضمنت المُباحثات سُبل تعزيز التعاون والشراكة بين البلدين وتطويرها، كما تضمنت البحث في آفاق توسعة التبادُل في مجالات الاقتصاد والنقل والتجارة والسياحة، والمياه ومواجهة آثار التغير المناخي وسُبل مُكافحة الجفاف في البلدين والناجم عن تراجع هطول الأَمطار وتغير المناخ وبحثا تأَمين الحدود المُشتركة في ضوء التهديدات الأمنيَّة بِما في ذلك مِن مُسلحي (داعش)، وتخللت المُباحثات، مُناقشة التنسيق الأَمني المُشترك في مجال مُحاربة الإِرهاب وتدعيم أَمن البلدين واستقرار شعبيهما[2].

وبحث السُّوداني إِيجاد آليات للتنسيق والتعقب والمُتابعة لمواجهة آفة المُخدّرات وتهريبها. إِذ تتدفق مِن سوريا (جارة العِراق) كميات مِن المُخدرات، لاسيما مُخدر الكبتاغون، في ظل اتهامات للنِظام السوري بتسهيل

(1) بغداد اليوم، السوداني يتوجه إلى سوريا في زيارة رسمية، تقرير منشور على الرابط:
https://baghdadtoday.news/2262102023-07-16-

(2) اسطنبول- الأَناضول، دِمشق: رئيس وزراء العِراق يبحث مع الأَسد تعزيز التعاون، تقرير منشور على الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar/162023-07-

تِلك الأَعمال لتوفير العُملة الصعبة في مواجهة العقوبات الغربية على خلفية الحرب الأهليَّة السورية[1]. كما بحث الجانبان «الحاجة إلى تعاون البلدين لمواجهة تحدي شح المياه وجفاف الأَنهار». فضلاً عن تشديد السُّوداني على رفض العِراق كُل الاعتداءات الإسرائيلية ضد سوريا أَو لُبنان. من جانبه، عدَّ الأسد «هذه الزيارة فرصة لِبناء علاقة مؤسسية وتحقيق قفزة كبيرة في التعاون الثُنائي بين البلدين»، حسبما نقلت وكالة أَنباء النِظام السوري «سانا». بينما أَكد السُّوداني أَنَّ سوريا لها مكانة خاصة في قلوب كُل العِراقيين، وأَنَّ الشعب العِراقي يعتز بصمود الشعب السوري في مواجهة أَعتى هجمة إِرهابية تعرّض لها».. وقال إِنَّ العِراق يدعم رفع العقوبات المفروضة على سوريا مِن جانب الولايات المُتحدة والدول الأَوروبية منذُ 2011[2].

وذكر تقرير أَمريكي، أَنَّ السُّوداني والأَسد بحثا قضايا تؤَثر على العِراق وسوريا، بِما فيها الإِرهاب والمياه وتهريب المُخدرات والنازحين والهجمات الإِسرائيلية والعقوبات الأمريكيَّة والتنمية الاقتصاديَّة، مُضيفاً أَنهُ برغم أَنَّ الشُركاء الغربيين للعِراق لا يحبذون انخِراط الدول العربيَّة مع دمشق، إِلاَّ أَنَّ مسؤَولين في بغداد يقولون إِنَّ حدوث ذلك يخدم المصالح الوطنيَّة للعِراق على خلفية تزايد إِعادة دمج دمشق في السياق الإِقليمي. وأشار التقرير إِنهُ في ظل وجود السُّوداني وحكومة حُلفائه المُقربين مِن طهران مِنذُ تشرين الأَول (أكتوبر)2022، وبينما غالبية العالم العربيَّة تُطبع العلاقات مع الأَسد بعد سنوات العُزلة، فإِنَّ العلاقات بين العِراق وسوريا أَخذت بالتطور بشكلٍ لافت. ولفت التقرير أنه بعد إِعادة قبول سوريا في الجامِعة العربيَّة وبعد زيارات كِبار المسؤَولين مِن دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأَردن إلى دِمشق، فإِنَّ وجود السُّوداني في العاصِمة السورية الآن لم تثر سوى القليل مِن الجدل[3].

• العلاقات مع روسيا الاتحاديَّة

تمتد العلاقات العراقيَّة-الروسية لعقود طويلة والأَخيرة كان لها موقف ايجابي في دعم بغداد بعد أحداث حزيران (يونيو)2014 مِن خِلال تسريع وتيرة ايصال التجهيزات العسكريَّة ومِنها الطائرات المُقاتِلة[4]. تتمتع كُلّ مِن روسيا والعِراق بموارد نفطية غنية ومصالح مُشتركة تُعزِز بيئة جيّدة للاستِثمار والتِجارة في مجال الطاقة. ويظهر التعاون الروسي العِراقي في قطاع الطاقة جلياً في مُشاركة كبيرة مِن كُبرى شرِكات الطاقة الروسية. وتظهر شرِكات روسنفت ولوك أويل وباشنفت وغازبروم في صِناعة النفط المُزدهرة في العِراق[5]. ووصلت استثمارات

(1) الحُرة- وكالات/دُبي، أَول زيارة منذُ2011.. السوداني يتحدث عن اتفاق لـ «مواجهة المُخدرات» مع دِمشق، مقال منشور على الرابط: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/202316/07/

(2) الجزيرة، الزيارة الأَولى منذُ 13 عاماً.. رئيس الوزراء العِراقي في دِمشق، تقرير منشور على الرابط: .https://www.skynewsarabia 2023-06-com/business/162892.12

(3) شفق نيوز، تقرير أَمريكي: على واشنطن أَنَّ تتفهم زيارة السوداني إلى دِمشق، تقرير منشور على الرابط: https://shafaq.com/ 2023-07-ar/25.

(4) المعلومة-بغداد، الإِطار: زيارة السوداني لموسكو ستُناقش 7 ملفات، مقال منشور على الرابط: https://almaalomah.me/news/42808/economy.072023-10-

(5) حسن بابان، بعد زيارة لافروف لبغداد: خُبراء يتحدثون للجزيرة نت عن الأَهداف واحتمال رد أَميركي، مقال منشور على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/20238/2/

روسيا في العِراق إلى(19) مليار دولار في عام2023. إذ شرعت روسيا وحليفتها الجيوسياسية الرئيسة الصين في التجارة والاستِثمار في العِراق، فهُما يُريدان السيطرة على كُل شيء، ويحاولان إنهاء الهيمنة الغربية في الشرق الأَوسط ابتداءً مِن العِراق. ومرت الهيمنة الروسية بثلاث مراحل، في إِقليم كُردستان شِمال العِراق ابتداءً مِن عام2017، وبنهاية عام2023، سيطرة شرِكة لوك أَويل – Lukoilالروسية على مُعظم المناطق الغنية بالنفط والغاز في الجنوب[1].

إِنَّ تعزيز العلاقات بين روسيا والعِراق يشمل كافة المجالات؛ ولتوطيد تِلك العلاقات وصل رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السُّوداني إلى العاصمة الروسية موسكو في زيارة رسمية في10تشرين الأَول (أكتوبر)2023. وتناولت زيارة السُّوداني إلى روسيا، قضايا مُهِمة تخص السلم العالمي وملف الطاقة، وأَكدت موسكو دعمها لاستِقرار العِراق ومشروع طريق التنمية الذي يربط موانئ الشرق الأَوسط بتُركيا وأَوروبا عبر شبكة مِن الطرق والسكك الحديدية والبُنية التحتية للطاقة[2].

وخلال الزيارة تم إِجراء مُباحثات روسية–عراقيَّة، لِمُناقشة ملفات سياسية وأَمنية واقتصادية وبحث العلاقات الثُنائية بين البلدين. فضلاً عن مُناقشة مجموعة قضايا استراتيجية تخص السلم العالمي وملف الطاقة الذي يعد أَحد أَهم محاور الشراكة الاقتصاديَّة بين البلدين لِما يُمثِلهُ العِراق وروسيا الاتحاديَّة كأَكبر الدول المُنتجة للنفط في العالم وتأَثيرهما في استقرار السوق النفطي وانعِكاساتهُ على الاستقرار العالمي، والتزام العِراق بتسوية الديون والالتزامات الماليَّة. وعبَّر الرئيس بوتين عن تطلعهُ لِمُناقشة الأَمن في منطقة الشرق الأَوسط وملفات الأَمن التي تُعزِز الأَمن الداخلي العِراقي، وأَكدت موسكو دعمها لمشروع طريق التنمية، ودعم تنويع اقتصاد العِراق لتقليل الاعتماد الكبير على القطاع النفطي[3].

فضلاً عن مُناقشة التطورات الخطيرة للأَحداث الجارية في فلسطين المُحتلة وطالب العِراق روسيا بدعوة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للتحرُك العاجل وإِيقاف الاعتداءات المُستمرة على الأَراضي الفلسطينية واستِهداف المدنيين فيها. وأَكدت روسيا موقفها الداعم لاستِقرار العِراق وتعزيز بيئة الاستِثمار والنمو الاقتصادي في البلد، إِضافة إلى ذلك، يمكن أَن يسهم تعاون البلدين في تنويع اقتصاد العِراق وتحقيق استدامة أكبر مستقبلاً[4]. وهذا ما أَكده مساعد الرئيس الروسي (ايغور ليفيتين)، في أثناء زيارتهُ لبغداد في 3 تشرين الَأول (أكتوبر)2023، بتعبيره عن استعداد حكومة بلاده للمُشاركة في تنفيذ مشروع طريق التنمية الحيوي في العِراق. مؤَكداً إِطلاق العِراق مشروع طريق التنمية مع مشروع ميناء الفاو، الذي يُعدّ مشروعاً اقتصادياً مُستداماً، ضمن

(1) بهروز جعفر، انخِراط روسيا في قطاع الطاقة في العِراق واقليم كُردستان: تداعياتهُ الاقتصادية والاقليمية، مقال منشور على الرابط: https://www.bayancenter.org/2024/01/10671

(2) شفق نيوز، روسيا تبدي استعدادها للمُشاركة في مشروع طريق التنمية بالعِراق، تقرير منشور على الرابط: https://shafaq.com/ar

(3) بهروز جعفر، انخِراط روسيا في قطاع الطاقة في العِراق واقليم كُردستان: تداعياتهُ الاقتصادية والاقليمية، مقال منشور على الرابط: https://www.bayancenter.org/202410671/01/

(4) وكالة أَنباء مُستقلة، الشمري: قضايا مُهِمة تناولتها زيارة السوداني إلى روسيا وموسكو تؤَكد دعمها لاستقرار العِراق، تقرير منشور على الرابط: https://khabaar.press/archives/129388.10-10-2023

سياسة الحكومة في التحوّل نحو الاقتصاد المُتعدِد وعدم الاعتِماد على النفط، فضلاً عن أَهميته لدول المنطقة، وتحقيقهُ التكامُل مع الممرات الاقتصاديَّة الأَخرى[1].

وفي ضوء تحليل زيارة السُّوداني لروسيا يمكن القول إنَّ الزيارة تأتي في سياق استكمال مشاريع الانفِتاح العِراقي على الدول المُهمَّة، والسُّوداني لديه رؤَية في زيارتهُ لروسيا بشأَنَّ طريق التنمية والاستِثمار؛ لكن لا بُد أَن يكون العِراق حذِراً في إِرسال الرسائل للولايات المُتحدة. فالعِراق لم يقف مع طرف بالضد مِن آخر في الأَزمة الأَوكرانية، وزيارة السُّوداني لموسكو بروتوكولية عادية جداً ولن تُقدم أَو تؤَخر شيئاً ولا تحمل رسائل استراتيجية في كيفية التعاطي والتعامُل. بيد أنه مِن جهةٍ أخرى نجد أنَّ موقف العِراق الحيادي في الأَزمة الاوكرانية سيُعزز مِن آفاق العلاقة مع روسيا التي تعد لاعِباً مُهماً في سوق الطاقة على مستوى العالم إِضافة إلى أنه مصدر مُهِم للسِلاح ومِنها منظومات اس 400.

- **قطع العلاقات مع السويد**

العلاقات العراقيَّة السويدية هي العلاقات الثُنائية بين دولتي العِراق والسويد، حيثُ لدى العِراق سفارة في مدينة ستوكهولم ولدى السويد سفارة في مدينة بغداد وقنصلية في مدينة أَربيل، وتتلخص العلاقة أيضاً بوجود حوالي (150) ألف مُهاجر عِراقي وسويديين مِن أَصل عِراقي يعيشون في السويد، حيثُ تعدّ الجالية العراقيَّة مِن أَكبر الجاليات الأَجنبية في السويد[2].

تبادُل العِراق والسويد إِجراءات دبلوماسية غاضِبة، وصلت مرحلة التهديد العِراقي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع السويد، ففي20 تموز (يوليو)2023 طلبت الحكومة العراقيَّة مِن السفيرة السويدية مُغادرة أَراضيها، إلى جانب استدعاء القائم بالأَعمال العِراقي مِن سفارة بغداد في ستوكهولم «رداً على تِكرار سماح الحكومة السويدية بحرق القرآن الكريم على أراضيها، والإِساءة للمُقدسات الإِسلاميَّة، وحرق العلم العِراقي مِن قِبل شاب ذي أَصول عراقيَّة لاجئ في السويد يُدعى (سلوان موميكا)»، ناهيك عن إِعلان السلطات العراقيَّة تعليق ترخيص عمل شرِكة إِريكسون السويدية للاتصالات على الأَراضي العراقيَّة على خلفية القضية نفسها[3]. وأَكدت أَنَّ «مثل هذه الأَعمال الاستفزازية تُسيء للمواثيق والأَعراف الدوليَّة باحتِرام الأَديان والمُعتقدات، وتُشكل خطراً على السلم، وتُحرّض على ثقافة العنُف والكراهية».[4] ودعا زعيم التيار الصدري مُقتدى الصدر دول العالم إلى تجريم حرق المُصحف والكتُب المُقدسة، واعتِبار ذلك «جريمة إِرهابية». وكان الصدر قد طالب الحكومة العراقيَّة برد حازم على موافقة السويد على حرق العلم العِراقي. «وأَشار إلى أَنَّ السويد تعدت الخطوط الدبلوماسية والأَعراف

(1) شفق نيوز، روسيا تبدي استِعدادها للمُشاركة في مشروع طريق التنمية بالعِراق، المصدر السابق.

(2) ويكبيديا الموسوعة الحُرة، العلاقات السويدية العِراقية، تقرير منشور على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

(3) دُبي –العربية-نت، طرد السفيرة وحظر الشِركات: العِراق يقطع العلاقات مع السويد، مقال منشور على الرابط: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/202320/07/

(4) سكاي نيوز عربية- أَبو ظبي، العِراق يُهدَّد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع السويد، مقال منشور على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/16387532023-07-20-

السياسيَّة، وأَعلنت عِداءها للعِراق بأَن أَعطت الموافقة على حرق العلم العِراقي[1]». وأَضرم مُتظاهِرون مُناصِرون للتيار الصدري فجر الخميس20 تموز (يوليو)2023 النار في السفارة السويدية، احتِجاجاً على إِصدار ستوكهولم ترخيصاً جديداً بحرق نسخة مِن القرآن. وأَدانت الحكومة العراقيَّة إِحراق السفارة السويدية، مُشيرةً إِلى اعتبار ما حدث «خرقاً أَمنياً تجِب مُعالجتهُ وإِحالة المُتسببين بذلك للقضاء». وجددت الحكومة العراقيَّة تأَكيدها الالتزام بأَمن وحماية جميع البعثات الدبلوماسية، والتصدي لأي اعتداء يستهدفها[2].

متظاهرون يحرقون السفارة السويدية في بغداد 20 تموز2023

وردَّت السويد على حرق سفارتها بإِعلان استدعائها القائم بالأَعمال العِراقي في ستوكهولم، وقال وزير الخارجيَّة السويدي توبياس بيلستروم، في بيان شديد اللهجة إِنَّ ما حدث لسفارة بِلاده «غير مقبول بتاتاً»، مُتهِماً السلطات العراقيَّة بأنها «أَخفقت بشكلٍ خطير في تحمل مسؤولياتها[3].

• أَجِندة العام الجديد2023

• مُشكِلات العام القادم

بدأَ مطلع عام2023 واعِداً بالنسبة إِلى العراق الدولة التي عانت الأَمرّين خلال العقدين الأَخيرين مِن أَعمال العنف والإِرهاب والانقِسامات السياسيَّة والقومية والطائفية الحادة، وتوقع كثيرون أَنَّ سُبل النجاح سالكة أَمام رئيس الوزراء محمد شياع السُّوداني بعد اختياره رئيساً للوزراء في نهاية تشرين الأَول (أكتوبر) 2022. ولأَول مرة مِنذُ سنوات يُصادق البرلمان العِراقي على رئيس وزراء بأَغلبية القوى السياسيَّة الشيعية والسنية والكرديَّة، التي كانت مؤتلفة في إِطار ما عُرِف بـ(تحالُف إِدارة الدولة)، وفوق ذلك كان السُّوداني قد ورث من سلفِه رئيس

(1) BBC نيوز، العِراق يطرد سفيرة السويد ويستدعي القائم بإِعمالهُ فيها «احتِجاجاً على حرق المصحف»، مقال منشور على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/articles/cyd5m7rlqeeo.202023-07-

(2) العرب، العِراق يقطع العلاقات مع السويد لسماحها بتِكرار حرق المصحف، مقال منشور على الرابط: https://alarab.co.uk/202023-07-

(3) بغداد- سكاي نيوز عربية، تفاصيل أَزمة الـ24 ساعة.. ماذا حدث بين العِراق والسويد؟، تقرير منشور على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/16390582023-07-21-

الوزراء مصطفى الكاظمي خزينة مالية عامِرة قُدِرت بنحو (85) مليار دولار، وأَكثر مِن (100) طن مِن الذهب، إلى جانب فضاء الأَمن النسبي الذي عاشتهُ البِلاد بعد سنوات مريرة مِن الاضطرابات والعنف[1].

وحمل مطلع عام2023 تباشير أَمل جديد بعودة البِلاد إلى حظيرة الدول الطبيعية، وإلى مُحيطها العربي نتيجة الزيارات التي قام بِها السُّوداني، وكذلك بعد أن نجحت، ولأَول مرة بعد (42) عاماً، في تنظيم دورة الخليج العربي لِكرة القدم بمُحافظة البصرة، وشاء حسن الطالع والمستويات الفنية التي قدمها المُنتخب الوطني أَن يتوّج بكأَسها لرابع مرة بعد فوزه فيها آخر مرة عام 1988

ومع أن الحكومة كسبت في اذار (مارس)2023 حكماً قضائياً دولياً ضد تُركيا بشأَن ارتكابها مُخالفات في قضية نفط إِقليم كُردستان الذي يعبر إلى ميناء جيهان، إِلا إِنَّ التداعيات اللاحقة لهذا الحكُم تسببت في خسارة العراق أكثر من (5) مليارات دولار بعد إيقاف ضخ النفط المتواصل مِنذُ ذلك التاريخ.

وفي ايار (مايو) حكمت المحكمة الاتحاديَّة ببطلان قانون النفط والغاز في إقليم كُردستان، ليزيد الأَمور تعقيداً في قضية نفط الإقليم، ويفتح الباب أَمام تجدد الأَزمة السياسيَّة بين بغداد وأَربيل اللتين كانتا تعولان على تجاوز خلافاتهما عبر تحالُف «إِدارة الدولة» الذي اشترك فيه الشيعة والأَكراد لتمرير حكومة رئيس الوزراء محمد السُّوداني. وفي الشهر ذاته، أصدرت المحكمة الاتحاديَّة حكماً آخر ذهب إلى عدم دستورية تمديد عمل برلمان إقليم كردستان المنتهية ولايته، والذي كانت تهيمن عليه أربيل عبر مُمثلي «الحزب الديمقراطي الكُردستاني» بزعامة مسعود بارزاني.

ورغم ملامح الأَزمة السياسيَّة الآخذة في التشكل بين بغداد وأربيل، فإِن البرلمان الاتحادي نجح خِلال حزيران (يونيو) في تجاوز خِلافاتهُ المُعتادة، وصوّت بالأغلبية على قانون الموازنة الاتحاديَّة لعام2023 والعامين المُقبلين، في خطوة تتخذ لأول مرة مِنذُ عام2003، فقد درجت العادة سابقاً على التصويت لموازنة واحدة كِل عام.

وفي حزيران (يونيو) أيضاً، تفجرت قضية حرق المصحف الشريف بالسويد على يد مُهاجر مسيحي من أَصل عراقي، مَا تسبب في إِحداث غضب شعبي شديد وأَزمة سياسية مع السويد، خصوصاً بعد اقتحام السفارة السويدية في بغداد وإحراقها، ومن ثم استدعاء الحكومة السفير السويدي، وكذلك استدعاء سفيرها في استوكهولم[2].

وتناقلت وسائل الإِعلام المُختلفة والأَوساط السياسيَّة في اب (أغسطس)، أَخباراً حول زيادة أَعداد الجنود الأَميركيين في العِراق، إلى جانب الكلام عن حشود عسكرية أَميركية على الحدود العراقيَّة-السورية، وكانت التكهُنات تدور حول إِمكانية شن واشنطن هجمات عسكرية ضد بعض الفصائل المُسلحة الحليفة لإيران، قبل أن تُبادر بغداد وواشنطن إلى نفي تلك الأقاويل. وبعد هذا التاريخ بشهرين بدأَ أَنَّ كُل شيء في العِراق قابل للانفجار مع دخول الصِراع الفلسطيني- الإِسرائيلي مرحلة جديدة مِن الصِراع في غزة، ومع حالة البُعد الجُغرافي العِراقي

(1) صحيفة الشرق الأَوسط، العِراق في2023: عام بدأَ واعِداً وانتهى على «كف عفريت»، بحث منشور على الرابط:
https://aawsat.com

(2) RT، سلوان موميكا يحرق نسخة مِن القران في السويد مُجدداً والشرطة تعتقل مُحتجين، بحث منشور على الرابط:
https://arabic.rt.com/world/1499471.302023-09-

بالنسبة إلى منطقة الصِراع هُناك؛ فإنَّ الهجمات الصاروخية التي بدأَت شنها الفصائل المُسلحة الموالية لإيران على المناطق والمُعسكرات التي توجد فيها القوات الأَميركية في العِراق وسوريا، كانت ولا تزال تعيد البلاد إلى نقطة الصفر الحربية التي بالكاد تمكنت من تجاوزها[1].

ومِن جهتها شنت الولايات المُتحدة الأَميركية في تشرين الثاني (نوفمبر) هجمات صاروخية على مقار وقواعد للفصائل المُسلحة في جرف الصخر بمُحافظة بابل وفي أَماكن غرب بغداد، وفي مُحافظة كركوك (شِمال)، وأَوقعت ما لا يقل عن(20) قتيلاً من بين عناصرها، رداً على الهجمات التي شنتها تِلك الفصائل على قاعدة «عين الأَسد» في مُحافظة الأنبار، وقاعِدة «حرير» في مُحافظة أَربيل بإقليم كُردستان، ما وضع حكومة رئيس الوزراء السُّوداني في حرج شديد مع شُركائها في العمليَّة السياسيَّة وحليفتها واشنطن، وفي مُنتصف كانون الأَول (ديسمبر) أَعلنت حكومة السُّوداني نجاحها في إِلقاء القبض على بعض العناصر المتورطة في الهجمات، بعد أَن كانت واشنطن تُمارس ضغوطاً على بغداد لإِلقاء القبض عليهم ومُحاسبتهم قضائياً[2].

إِضافة لِما سبق ساهمت الأَوضاع السياسيَّة المُرتبِكة، وإِن كان بشكلٍ غير مُباشر في توسيع نِطاق التجاوزات الخارجيَّة للسيادة الوطنيَّة، بِحجة مُلاحقة الجماعات المُعارِضة المُسلحة التي تتخذ مِن الأَراضي العراقيَّة مُنطلقاً لتنفيذ عمليات عسكرية وأَمنية في داخل بعض بُلدان الجِوار، وهو ما عقّد مشاكل وأَزمات إِقليم كُردستان وأَحرج الحكومة العراقيَّة. ناهيك عن أَنَّ التوتر بين الولايات المُتحدة وإيران «يؤَثر على العِراق»، سِواءً بشِكلٍ مُباشر أَو غير مُباشر، نظراً لاحتفاظه بـ «علاقات جيدة» مع الطرفين، وهذا ما أَشار اليه وزير الخارجيَّة العراقيَّة فؤاد حسين في مُقابلة مع قناة الشرق، مُشيراً إلى أَنَّ مِن مصلحة العِراق عدم توتر العلاقات في المنطقة، وأَكد وزير الخارجيَّة العِراقي أَنَّ التأَثير الإيراني على بغداد «موجود»، ولكن ذلك لا يعني أن القرار بشأَن القضايا المصيرية في بغداد بيد طهران وقال أيضاً إِنَّ العِراق لم يكُن لهُ «سيادة»، إِذ شهد تدخُلات عسكرية كثيرة على مدى العقود الماضية (مِنذُ الغزو الأَميركي)، مؤكداً أَنَّ بغداد بدأَت تتنفس الصُعداء في عام2017، بعد الانتِهاء مِن قتال «داعش»، وأَخذت خطوات مُهِمة نحو «السيادة»، ولكن ليس بشكلٍ كامل. وأَضاف حسين أَنَّ جانِباً مِن عدم تحقيق السيادة كامِلةً، بسبب «تأَثير بعض دول الجِوار على المُجتمع العراقي، مثل إيران»، لافِتاً إلى أَنَّ «هُناك ارتباطات فكرية وأَيديولوجية مع طهران، وهذا واقع»[3].

علاوة على أَنَّ التطورات السياسيَّة في تُركيا وإيران تلقي بظلالها طويلة الأَمد على الوضع السياسي والأَمني في العِراق وستظل كذلك، إِذ استهدفت كُل مِن تُركيا وإيران مجموعات المُعارضة الكرديَّة المُتمركِزة في إِقليم كُردستان العِراق بصواريخ الطائرات من دون طيار، كما هددت طهران حتى بالتوغل البري لإقليم كُردستان العراق. وتلقي الجمهورية الإسلاميَّة باللوم على جماعات المُعارضة الكرديَّة الإيرانيَّة –بِما في ذلك تِلك التي حصلت على اللجوء في إِقليم كُردستان العراق قبل 15 عاماً– في تقديم الدعم لحركة الاحتجاج التي انفجرت في أيلول

(1) صحيفة الشرق الأَوسط، حرب غزة تعمق انقسام شيعة العِراق، بحث منشور على الرابط: https://aawsat.com

(2) France24، العِراق يُحذر مِن تصعيد غير مسؤول أَثر الضربات الأَمريكية على فصائل موالية لإيران، بحث منشور على الرابط: https://www.france24.com/ar/

(3) نقلًا عن: ميدل ايست نيوز، وزير الخارجية العِراقي: التوتر بين الولايات المُتحدة وإيران يؤثر على العِراق، بحث منشور على الرابط: https://mdeast.news/ar/2023/02/16

(سبتمبر) 2022 في المُدن الإيرانيَّة. وتُركيا بدورها تلقي باللوم على مُقاتلي حزب العُمال الكُردستاني (PKK) في تنفيذ هجمات إرهابية ضد الأَراضي التركيَّة، ودعم جماعات المُعارضة الكرديَّة السورية. واستخدمت القيادات في كُل مِن إيران وتُركيا هذه الهجمات لصرف الانتباه عن المظالم المحليَّة لديهما. وتُظهر استطلاعات الرأي أنَّ قطاعات كبيرة مِن العراقيين يشعرون بالاستياء من تجاهُل جيرانهم سيادة بِلادهم بشكلٍ روتيني، ومِن ثَمَّ ستجد كُل مِن إيران وتُركيا أَدواراً مُتزايدة لقدرتهما في التأَثير على الوضع داخل العِراق، ويرجع ذلك إلى أَنَّ الديناميكيات السياسيَّة المحليَّة في العِراق تعكس بشكلٍ مُتزايد صورة الرأي العام الغاضب[1].

وما يؤَسف قولهُ حقاً، هو عدم إمكانية العِراق مِن تأَدية دور مِحوري في ملفات المنطقة؛ لأَنهُ جزء مِن المُشكِلة لا الحل، لاسيما ملفات خطرة تنتظر العِراق في عام2024 مِنها، «حزب العُمال الكُردستاني» في شِمال العِراق، وملف جرف الصخر[2].ولا شك في أَنَّ ضعف التخطيط الاستراتيجي في العِراق جسّد وسيُجسد تحدياً كبيراً وخطيراً وكابِحاً أَمام بروز دولتنا كقوة مؤثرة وفاعِلة على الصعيدين الاقليمي والدولي، ودليل ذلك هو إخفاق العِراق ووزارة خارجيتهُ في تحقيق العديد مِن الأَهداف الوطنيَّة، وعلى رأَسها استِعادة مكانة العِراق في البيئتين الاقليمية والدوليَّة[3]. فمِن أَهم أَسباب ضعف السياسة الخارجيَّة العراقيَّة يعود إلى عدم ارتكازها على فلسفة وتخطيط استراتيجي واضح مُتفق عليه بين المؤَسسات المُختلِفة. فضلاً عن الرؤَية الضيقة التي تعمل مِن خِلالها وزارة الخارجيَّة والتي تحكمُها مصالح آنية ومرحلية لتنظيم علاقات دولتنا مع الخارج. فمُشكِلة السياسة الخارجيَّة العراقيَّة بعد العام2003 أنها غدت جزءًا مِن لُعبة سياسية تتبادلها الأَحزاب السياسيَّة العراقيَّة وفق قاعِدة (إنها الأَجدر بهذه الوزارة) مِن الفئة الأَخرى، ومِن ثُم بات القاسم الانتخابي وليس المهني هو المقياس لإِدارة تِلك السياسة، مِا أَدى إلى تغييب التوافق السياسي في صياغة القرار السياسي الخارجي وتبني رؤَية مُحددة تجاه التحديات المُحيطة بدولتنا[4].كما أَنَّ هُناك عوامل وأَسباب عديدة أَدت ولا زالت إلى هجر الخطط الاستراتيجيَّة ونهايتها في العِراق بعد صياغتها، ومِن أَهمُها أَنَّ أَغلب تِلك الخطط الاستراتيجيَّة هي دخيلة، وتم وضعها مِن أُناس غير إِكفاء وبتدخل خارجي، فضلاً عن ابتعادها عن الواقعية؛ فالكثير مِنها لم تُنفذ بِحكُم أَنَّ الأَهداف الموضوعة فيها ليست مُتناسِبة مع الإِمكانات والموارد المادية والبشرية[5].

كما أَنَّ غياب التوافقات السياسيَّة الداخليَّة أَثرت وسوف تؤثر في موقفنا الخارجي مِن القضايا الاقليمية الراهِنة وتطوراتها[6]. كما أَنهُ رغم الصِراعات العديدة التي تشهدها البيئة الداخليَّة والخارجيَّة، إِلاَّ أَنَّ هُناك

(1) رندا سليم، العِراق ينهي أَزمته السياسية المُستمرة مِنذُ عام ويتطلع إلى تحسين العلاقات الاقليمية، بحث منشور على الرابط: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/202316/01/

(2) SPUTNIK عربي، ما هي أَخطر الملفات التي تنتظر العِراق في العام القادم 2022، بحث منشور على الرابط: https://arabic.sputniknews.com/292021-12-

(3) مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأَمن الوطني العِراقي في ظل المُتغيرات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد20، (العِراق-تكريت: جامِعة تكريت، كُلية العلوم السياسية، 2020)، ص67.

(4) مجموعة مِن المؤلفين، السياسة الخارجية العِراقية بعد عام2014، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،2018)، ص216.

(5) عِصام بن يحيى الفيلالي (مُشرِفاً)، التخطيط الاستراتيجي للدول، سلسِلة إِصدارات نحو مُجتمع المعرفة، الإِصدار التاسع والعشرون، (الرياض: جامِعة الملك عبد العزيز، مركز الدِراسات الاستراتيجية،2010)، ص23.

(6) حيدر علي حسين، اتجاهات مُستقبلية في علاقات العِراق الاقليمية، مجلة المُستنصرية للدِراسات العربية والدولية، مُجلد14، العدد61، (بغداد: الجامِعة المُستنصرية، مركز المُستنصرية للدِراسات العربية والدولية،2018)، ص ص13-14.

صِراعاً دائماً أَدى إلى بلورة توترات واضطرابات أَمنية وخلخلة في الأَدوار الاقليمية والتوسُع الجُغرافي، على نحوٍ أَفرز أَدواراً جديدة وتدخُلاً في الشأَن الداخلي العِراقي[1]. ومِن أَبرز التحديات التي ستواجه مُخطِط سياستنا الخارجيَّة تكمنُ في البيئة الداخليَّة وغياب الاستِقرار السياسي والمؤَسساتي الداخلي بشكلٍ سيربك الخِطاب العِراقي خارجياً ويؤثر على رجاحتهُ، ناهيك عن البيئة الخارجيَّة والاجندات المُتعارِضة في ظل غياب متانة الاقتصاد العِراقي، وغياب القوة العسكريَّة الضرورية لضمان الردع مع البُلدان المُجاوِرة[2].

وعلى الصعيد الاقتصادي، يُعد العراق واحِداً مِن أَكثر البُلدان اعتِماداً على النفط في العالم. وهذا مِن شأَنهُ أَن يُعرض البِلاد لتقلُبات الاقتِصاد الكُلي، كما تحدُ مِن أَية فرصة لوضع سياسات لمواجهة التقلُبات الدورية[3]. لا سيما إِنَّ مُعظم التوقعات تُشير إلى أَنَّ أَسعار النفط الحالية لا يمكن أَن تستمر في ظل التغيير المُستمر الذي يسود العلاقات الدوليَّة. بعِبارة أَخرى، الأَسباب التي دعت إلى الزيادة في أَسعار النفط، مثل: الحرب الروسية-الأَوكرانية، وتلاشي خطورة جائحة كورونا، قد تتغير باتِجاه انتِهاء الحرب أَو ظهور وباء عالمي جديد يدفع الاقتِصاد العالمي إلى الركود ومِن ثَم ً انخِفاض الطلب على النفط. وهذه ستدفع حتماً إلى تدهور أَسعار النفط ومِن ثَمَّ تراجع إِيرادات النفط التي تُشكل أَكثر مِن(95%) مِن إِيرادات الموازنة العامَّة.

- **استِحقاقات العام القادم**

يذهب بعض الكُتاب إلى أَنَّ «العِراق أَمام استَحقاقات كبيرة ومُهِمة على مستوى صِناعة القرار السياسي والحكومي وطبيعة التعامُل مع التكليف بمهام مسؤوليات إِدارة الدولة»[4].

فمع نهاية العام 2023، يتطلع العراقيون لإِنهاء وجود بؤَر الإِرهاب في البِلاد، لاسيما بعد الانتِصارات التي حققتها القوات الأَمنيَّة ضد الخلايا النائمة، فضلاً عن العمليات النوعية التي نفذت بحق المطلوبين للقضاء[5]. وعن عام 2024، فمِن المتوقع أَن يستمر الحال على ما هو عليه، وأَن تشن القوات الأَمنيَّة مزيداً مِن الضربات ضد تنظيم داعش، مع التأَكيد على ضرورة إِعادة تقييم الجهد الاستخباري والعمل على إِنهاء التنظيم نهائياً، خاصةً أَنهُ بات يلجأَ لعمليات نوعية، وهو ما يتطلب تحركاً ذكياً بالمُقابل. وعن الوضع الأَمني العام، فأَنَّ الوضع في العام2024 سيعتمد على مدى استِقرار المجال السياسي، والذي قد يؤَدي تراجعهُ لعودة استِهداف السفارة

(1) خضر عباس عطوان، مُستقبل دور العِراق السياسي الاقليمي، مجلة دِراسات دولية، العدد33، (بغداد: جامِعة بغداد، مركز الدِراسات الاستراتيجية والدولية،2007)، ص158.

(2) أُسامة مُرتضى باقر، سياسة العِراق الخارجية والجِوار الاقليمي: مُدخلات عدم الاستقرار وآليات التطبيع، مجلة العلوم السياسية، العدد52، (بغداد: جامِعة بغداد، كُلية العلوم السياسية،2016)، ص110.

(3) البنك الدولي في العِراق، العِراق عرض عام، تقرير منشور على الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview

(4) مروان سالم العلي، علاقات العِراق الدولية2021، في: حسن لطيف الزبُيدي (وآخرون)، العِراق2020: التقرير الاستراتيجي، (العراق-النجف الأَشرف، مركز الرافدين للحِوار،2022).

(5) نصار الحجار، عام2022.. الطريق مُمهد لإِنجاز أَمني «كبير»، وكالة الأَنباء العِراقية (واع)، مقال منشور على الرابط:
https://www.ina.iq/1451202021-12-13-

الأمريكيَّة والمنطقة الخضراء مرةً أَخرى، وهو ما قد يضع حكومة السُّوداني في موقف صعب شبيه بِما حصل مع حكومة رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي[1].

وبالنسبة للسياسة الخارجيَّة، فإِنَّ رئيس الحكومة الجديدة محمد شياع السُّوداني أَشار إلى أَنهُ سيعتمد سياسة التوازن، ولاسيما فيما يتعلق بالعِداء بين الولايات المُتحدة وإيران، كما أَكد على علاقات راسِخة وعميقة مع الدول العربيَّة، ومِن ضمنها أَعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة (GCC)، وكذلك الأَردن ومصر في المجالات الاقتصاديَّة والطاقة قبل كُل شيء. وأَخيراً، تعهد رئيس الحكومة بمواصلة علاقات جيدة مع جيرانه المُباشرين إيران وتُركيا، والحِفاظ على بغداد كمِحور للحِوار السعودي الإيراني[2].

ومِن هُنا وجدنا العِراق لعب ولا يزال دوراً مُهِماً في المنطقة، إذ أَسهمت الوساطة العراقيَّة إلى حدٍ كبير في ترطيب الأَجواء وتجاوز الخِلافات التي عانت مِنها المنطقة كثيراً. وبحسب مصادر سياسية، فإِنَّ العِراق استضاف خمس جولات مِن المفاوضات بين مسؤولين إيرانيين وسعوديين بهدف تطبيع البلدين لعلاقتهما المقطوعة مِنذُ كانون الثاني (يناير)2016. فضلاً عن بحث التمهيد للحِوار الأَمريكي الإيراني سِواءً في بغداد أَو عبر القناة الدبلوماسية العراقيَّة، هذا فضلاً عن العلاقات الاستراتيجيَّة مع الأَردن ومصر وعلاقات التعاون الاستراتيجيَّة والاقتصاديَّة مع السعودية ودول الخليج العربي، علاوة على العلاقات مع تُركيا والتي أَصبحت العلاقات معها هامة، كُل هذا يمكن أَن يمنح العِراق فرصة للعب دور مُهِم في علاقات التعاون الاقتصادي والسياسي والأَمني والحرب على الإِرهاب، بجانب تطوير علاقات التعاون مع الولايات المُتحدة الأمريكيَّة والاتحاد الأَوروبي وغيرها مِن الدول الصناعية المُهمَّة[3]. وهذا ما أَشار اليه السُّوداني والعديد من حُلفائه في الإطار التنسيقي إلى أَنهم يدعمون مُهِمة «المشورة والمُساعدة العسكريَّة والتمكين» التي تُقدمها الولايات المُتحدة للعِراق. كما أَيدوا موقفاً مُشابِهاً تِجاه مُهِمة بِناء القدرات طويلة المدى للقوات الأَمنيَّة العراقيَّة، التي تقوم بِها مُنظمة حلف شِمال الأَطلسي(الناتو)[4].

• سُبل مواجهة المُشكِلات والاستِحقاقات

إِنَّ التحديات أَمام الحكومة العراقيَّة في ترتيب علاقاتها الخارجيَّة الاقليمية والدوليَّة كبيرة، وتتطلب العمل على مُعالجتها ومواجهة تداعياتها داخلياً وخارجياً، قبل العمل على ملف العلاقات الاقليمية والعمل على تعزيزها.

(1) نقلًا عن: أحمد الدباغ، عام صعب على العِراق في2022.. كيف سيكون الوضع في2023؟، بحث منشور على الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics/20232/1/

(2) Sputnik، السوداني: سياسة العِراق متوازِنة في العلاقات الدولية، تقرير منشور على الرابط:
https://sputnikarabic.ae/202303062023-03-06/

(3) طارق محمد ذنون، الدبلوماسية العِراقية: نحو إِدراك للفكر الاستراتيجي للقوى الفاعِلة (U.S.A – إيران- تُركيا)، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة: الدبلوماسية العِراقية وأَثرها في علاقات العِراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أَقامها مركز الدِراسات الاقليمية بالتعاون مع كُلية العلوم السياسية/جامِعة الموصل، 26 كانون الثاني 2022.

(4) صندوق النقد الدولي، جمهورية العِراق البيان الخِتامي الصادر عن خُبراء الصندوق بشأَن بعثة مشاورات المادة الرابِعة للعام2022 بعثة المشاورات، تقرير منشور على الرابط:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/202207/12//iraq-staff-concluding-statement

وبِلا شك يُجسد المُحدد الجُغرافي واحِداً مِن أَهم أَسُس السياسة الخارجيَّة العراقيَّة والتي انطلقت مِن خصوصية الموقع الجيوستراتيجي للدولة[1]. فالقدرة على توظيف هذا الموقع وفق مصلحة الدولة والمصالح المُشتركة مع البيئة الاقليمية والدوليَّة تُحقق المبدأ المُهم والأَساس وهو عنصر التوازن في التعاطي مع مُختلف دول العالم. وهُنا يكون العِراق نقطة التقاء لدول الجِوار ومِن خِلالها نحو البيئة الدوليَّة الأوسع، بدلاً عن أن يكون نقطة صِراع مصالح أَو ساحة مُشكِلات دولية[2]. وانطِلاقاً مِن مركزية ومحورية المكانة العراقيَّة الجيوسياسية ينبغي أَن يكون الأداء الاستراتيجي العِراقي متوجِهاً نحو إِعادة ترتيب علاقة العِراق مع بُلدان المنطقة وتبني مواقف مُطمئنة لتِلك البُلدان، ومواجهة هالة مِن التحديات في مُقدمتها تحدي الاقتدار فاستِعادة المكانة والدور تتطلب توفر إِمكانات سياسية واقتصادية وعسكرية لدولتنا، ومِن ثَمّ مواجهة تحدي الاستمرارية. والتحدي الثالث ينبع مِن ضعف القدرة على الإِدارة وتشابُك المُشكِلات وتعقدُها وعدم القدرة على لعب دور الموازن، وتحدياتٌ كهذه تتطلب قوة وإِرادة وتماسُك في القاعدة الاقتصاديَّة وإِلى الثقة الوطنيَّة، فغياب تِلك الضروريات الثلاثة تجعل العِراق عاجِزاً عن صون أَراضيه بوجه التهديدات الخارجيَّة[3]. فالعِراق دولة مُهِمة على صعيد الموارد والثروات والموقع الجيوستراتيجي للمصالح الدوليَّة وغيرها، لذا عليه أَن يتخذ أَو يؤدي دور الحياد في علاقاته السياسيَّة والاقتصاديَّة وعلاقات التعاون مع دول الجِوار، فليس للعِراق مصلحة في أَن ينحاز إِلى إِيران ضد تُركيا والعكس، أَو نحو السعودية ضد إِيران، فالعِراق يملك قدرات، وهذه القدرات يمكن استخدامها عبر الحياد، لضمان السلم والأَمن والتعايُش بين الدول، هذه هي المبادئ الكُبرى لميثاق الأُمم المُتحدة[4].

ومِن هُنا ينبغي مِن مُخططي الاستراتيجيَّة الأمنيَّة العراقيَّة التركيز على تعميق الاتصالات مع العمق العربي والاقليمي في مجالات التعاون العسكري والأَمني والاستخباراتي عبر إِبرام اتفاقيات أَمنية مُشتركة بشكلٍ تكون ضامِنةً لتحقيق الاستقرار الأَمني لبلدنا وللدول المُجاوِرة في مواجهتها للإِرهاب[5] فالأَوضاع الجيوسياسية والاضطرابات الأمنيَّة التي يشهدها العِراق لا يؤهلهُ للانحياز لهذا الجانب أَو ذاك ضمن محاور التنافُسات القائمة أَو التي ستنشأ. ومِن هُنا ينبغي السعي نحو المُحافظة على بعض عناصر التوازن ومصادر القوة وأَوراق المناورة تجاه بُلدان المُحيط الاقليمي، والعمل على تصفير المُشكِلات وتجنُب الخِلافات معها. وهذا يُحتم على العِراق التعامُل مع إِيران وفق أَسلوب الندية والاحتِرام المُتبادل، دون أَي تجاوزات مِن أَي طرف تجاه الآخر، ولكي يتم ذلك ينبغي عودة العِراق إِلى مكانته الطبيعية في النِظام الاقليمي والدولي، كي تعي إِيران حقيقة ثقل العِراق الاستراتيجي وحجمهُ، وينبغي عدم جعل بلدنا طرفاً أَو ساحةً في أَي صِراع إِيراني- خليجي- أَمريكي، بل ينبغي التحرُك وفق مصالحنا الاستراتيجيَّة لتبني الموقف المُلائم تِجاه صِراع كهذا. كما يجب التعامُل مع تُركيا بشكلٍ يكون ضامِناً لمصالح العِراق، لاسيّما ما يخص زيادة حصة العِراق مِن مياه نهري دجلة والفرات، وإِنهاء أَطماعها

(1) محمد عدنان محمود، التوازن الاستراتيجي والسياسة الخارجية في علاقات العِراق الدولية، تقرير منشور على الرابط: https://alsabaah.iq/29051.2020-08-22/

(2) أُسامة مُرتضى باقر، سياسة العِراق الخارجية والجِوار الاقليمي..، المصدر السابق، ص ص107-110.

(3) مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأَمن الوطني العِراقي..، المصدر السابق، ص69.

(4) المصدر نفسهُ.

(5) مجموعة باحثين، العِراق وعلاقاتهُ الخارجية: الواقع والآفاق، (بغداد: الجامِعة المُستنصرية، مركز المُستنصرية للدِراسات العربية والدولية،2012)، ص ص77-78.

في بلدنا. فضلاً عن أهميَّة دفع العِراق إلى تفعيل مُشاركته في الاتفاقيات والمُعاهدات الدوليَّة المُتعلِقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، وتفعيل العلاقات العراقيَّة مع القِوى الكُبرى المؤثرة وتعزيزها للإسهام في إِعمار بلدنا[1].

وعلى مستوى العلاقات الخارجيَّة أيضاً، فإِنَّ السعي خلف التوازن في العلاقات مع إيران والولايات المُتحدة، قد لا ينجح في ظل التعارض وعدم الاتفاق بين الطرفين، وفشل الجهود الدوليَّة لإِحياء الاتفاق النووي. عليه لا بُد مِن رؤية واضِحة في العلاقات الدوليَّة والسياسة الخارجيَّة تُقدم مصالح العِراق أَولاً، وهذا يستلزم حكومة وطنية ذات استقلالية في قرارها السياسي الخارجي وعلاقاتها الدوليَّة.

وعلى ما يبدو إِنَّ ضعف التخطيط الاستراتيجي في العِراق جسَّد ولم يزل تحدياً كبيراً وخطيراً للأَمن الوطني العِراقي وكابِحاً أَمام بروز دولتنا كقوة مؤثرة وفاعِلة على الصعيدين الاقليمي والدولي. وما مطلوب فعلهُ، هو[2]:

- إِنَّ التخطيط الاستراتيجي يحتاج إلى إِمكانات لها قدرة التوقع والتنبؤ المُستقبلي[3]، خاصةً أَنَّ بلدنا بِحاجة إلى رؤَية تخطيطية يقع على عاتقها حل التحديات الأمنيَّة والاقتصاديَّة التي غدت تعصف بمنظومتنا المؤسساتية، عبر بلورة برنامجاً حكومياً ثابت الأَركان مع آليات تخطيطية يجب اعتمادها للتصدي لقادم التحديات، بمعنى تبني التفكير والتخطيط الاستراتيجي الناجِعين قبل البدء بإِيجاد حلول لِمُعضلات العِراق لضبط أَداء المنظومة الاستراتيجيَّة الشامِلة وتحسينها في ظل الإِمكانات المتوفرة، خصوصاً أَنَّ الأَزمات باتت سِمة أَساسية مِن سِمات البيئة الاستراتيجيَّة الداخليَّة العراقيَّة، مِما أوجب استِخدام التخطيط كأَسلوب نجاة ومواجهة لتِلك الأَزمات، عبَّر توظيف آليات التكيُف مع المُتغيرات الاقليمية والدوليَّة المُتسارِعة والمُتلاحِقة والمُفاجئة في أَغلب الأَحيان، فتصبح الضرورة ماسة لتجنُب تِلك المخاطر لبلوغ حالة مِن الاستقرار النسبي للوضع الأَمني العِراقي على مُختلف الأصعدة[4].
- بغية إِجراء التغييرات المطلوبة لرسم سياسة خارجية رشيدة وجدية ترتقي إلى مستوى التحديات القائمة، ينبغي على الحكومة القادِمة، أَولاً، تشكيل وحدة مُتخصصة، ضمن مكتب المُستشارين التابع لرئيس الوزراء، تُساهم في رسم ومُتابعة تنفيذ وتقييم السياسة الخارجيَّة العراقيَّة بالتعاون مع وزارة الخارجيَّة ومع السلطة التشريعية. وثانياً، الحرص على اختيار الكفاءات المُتميزة مِن السُفراء للبقاء في مركز الوزارة

(1) أُسامة مُرتضى باقر، سياسة العِراق الخارجية والجِوار الاقليمي.. المصدر السابق، ص ص107-108.

(2) مروان سالم العلي وفائق حسن جاسم الشجيري، علاقات العِراق الدولية2020، في: حسن لطيف الزبُيدي وأَحمد سامي المعموري ومقدام عبد الحسن الفياض (مُحرِرون)، العِراق2020: التقرير الاستراتيجي، (العراق- النجف الأَشرف، مركز الرافدين للحِوار،2021)، ص197-199. كذلك يُنظر: حازم حمد موسى، التقييم الاستراتيجي للدبلوماسية العِراقية الاقليمية (حكومة الكاظمي أَنموذجاً)، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة (الدبلوماسية العِراقية وأَثرها في علاقات العِراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أَقامها مركز الدِراسات الاقليمية بالتعاون مع كُلية العلوم السياسية/جامِعة الموصل، 26 كانون الثاني2022.

(3) نجم العزاوي، أثر التخطيط الاستراتيجي على إِدارة الأَزمة، جامِعة الزرقاء، (الاردن-عمان: كُلية الاقتصاد والعلوم الإِدارية، 2009)، ص14.

(4) محمد ميسر فتحي، المُتغيرات الاقليمية وتأَثيرها في أداء السياسة الخارجية العِراقية، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة (الدبلوماسية العِراقية وأَثرها في علاقات العِراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أَقامها مركز الدِراسات الاقليمية بالتعاون مع كُلية العلوم السياسية/جامِعة الموصل، 26 كانون الثاني2022.

بغية إِصلاح الفوضى التي سادت في عمل الوزارة خِلال السنوات الماضية. ثالثاً، الاهتِمام الجدي بمركز الخدمة الخارجيَّة واختيار كوادر تدريسية كفؤة لضمان رفع مستوى التكوين والتدريب للكادر الدبلوماسي، وكذلك السعي لتطوير البحث العلمي في المجالات الاستراتيجيَّة والجُغرافية السياسيَّة والاقتصاديَّة كما هو الحال في الدول المجاورة. ورابعاً، العمل على توفير الأَموال والكوادر لمكتبة الوزارة المُتقادِمة لتتحول إلى مركز متطور ومُتجدد لبحث والمعلومات.

- إِعادة هيكلة الدبلوماسية العراقيَّة وبنائها وفق أُسُس المهنية والإِدراك الشامل بطبيعة التحديات التي تواجه العِراق للتمكُّن مِن التصدي لها؛ كتحديات الإِرهاب والحرب عليه والعولمة وغيرها، لتمكين شعبنا مِن إِعادة بناء بلده عبر توفير دبلوماسية ناجِعة وواعية لواقعها ولمُحيطها[1].
- بلورة دور فاعِل ومؤثر للعِراق في المؤتمرات والمحافل الدوليَّة وتفعيله.
- حاجة العِراق لاستِعادة سيادته واستقلالية قراره السياسي المفقودين، وتثبيت دعائم الاستقرار الداخلي وتبنِّي منهج واضِح في التعامُل مع الأَطراف الدوليَّة، لذا ينبغي مِن مُخطط السياسة الخارجيَّة الانغِماس في العلاقات الدوليَّة وتحقيق حضور دبلوماسي في المحافل الدوليَّة لترسيخ الثِقة المُتبادِلة[2].
- الحاجة الماسة لإِحياء البُعد الاقتصادي في السياسة الخارجيَّة العراقيَّة (الدبلوماسية الاقتصاديَّة) بشكلٍ خاص وذلك للاعتبارات التالية: أَولاً، شهدت العلاقات الاقتصاديَّة الدوليَّة بشكلٍ عام، والعمل الدبلوماسي بشكلٍ خاص، تغيرات هائلة أحدثتها العولمة خِلال العقدين الماضيين في حركة التجارة العالمية وتحرك رؤوس الأَموال والانتِشار الكبير للمعلوماتية. لذا، أَصبح مِن الضروري أَن تتكيف السياسة الخارجيَّة لمواكبة هذه التطورات بغية فك عزلة العِراق وتسهيل اندماجه المدروس في الاقتصاد العالمي المُتسارع في الانفتاح والتطور. ثانياً، على الرغم مِن أَنَّ وزارة الخارجيَّة وضعت استراتيجية تؤَكد أَساساً على مهام إِسناد عملية البِناء والتعمير وتنمية الاقتصاد العِراقي، كما يتضح ذلك على موقع الوزارة الالكتروني، لم تقُم الوزارة طيلة الأَعوام الماضية، ببذل أَي جُهد يُذكر في هذا المجال. إِذ لم تشهد الفترة الماضية دورًا ملحوظًا للوزارة لا في مُعالجة التزامات العِراق الماليَّة مِن ديون وتعويضات، ولا في جذب رؤوس الأَموال الأَجنبية والتكنولوجيا التي يحتاجها العِراق للبِناء والتعمير، ولا حتى المُساهمة في توجيه ودعم العلاقات التجارية والاقتصاديَّة للعِراق مع دول الجِوار وبقية أَقطار العالم. وفي كُل الأَحوال، فأَنَّ هذا الأَمر لا يُثير الاستِغراب ما دامت وزارة الخارجيَّة لا زالت تُعاني مِن افتقارها لدائرة اقتصادية يُناط بها إِنجاز هذه المهمات الحيوية، ولا يوجد بين كوادرها إِلاَّ ما ندر من لهُم التكوين والخبرة اللازمة في هذا المجال، ناهيك عن ضعف علاقاتها مع الوزارات ومؤَسسات الدولة الأخرى ومؤسسات القطاع الخاص ومُنظمات المُجتمع

(1) غانم علوان الجُميلي، السياسة الخارجية، ط1، (بغداد: وزارة الخارجية العِراقية، الدائرة الصحفية،2013)، ص13.

(2) عدنان خلف حميد، السياسة الخارجية العِراقية (المعوِقات واستراتيجيات النجاح)، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة (الدبلوماسية العِراقية وأَثرها في علاقات العِراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أَقامها مركز الدِراسات الاقليمية بالتعاون مع كُلية العلوم السياسية/جامِعة الموصل، 26 كانون الثاني2022.

المدني، تلك العلاقات الضرورية والأَساسية لِمُمارسة الدبلوماسية الاقتصاديَّة الفعالة المطلوبة. وعليه, إنَّ مُعالجة هذا الخلل الكبير في السياسة الخارجيَّة يقتضي الاهتمام الجدّي بتأَسيس دائرة اقتصادية في وزارة الخارجيَّة وتوفير كافة المُستلزمات الضرورية لتقوم هذه الدائرة بنشاطاتها بالشكل المطلوب[1]. فضلًا عن بِناء الاقتصاد العِراقي معرفياً وتكنولوجياً عبر دمج اقتِصادنا بمنظومة الاقتصاد العالمي. وإِغراء الدول الصِناعية الكُبرى بالاستثمار في العِراق لربط مصالحها بالعِراق حتى يكون بإِمكان دولتنا مِن بلوغ مكاسب مُهِمة مِن تِلك البُلدان تُسرع مِن عودة العِراق إلى مكانتهُ الدوليَّة التي يستحقها.

ورغم التحديات السياسيَّة والاقتصاديَّة التي يواجهها العِراق في الوقت الراهن، ثمة ثلاثة مجالات للتركيز يمكن أَن تُساعد على تحقيق تنويع النشاط الاقتصادي، والنمو، والاستِقرار[2]:

الأَول: إنَّ الحفاظ على السلام يمكن أَن يكون في حد ذاتهُ مُحرِكاً قوياً للنمو. وفي الأجل القصير يجب أَن يركِّز العِراق على تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة مِن خِلال إِنجاز ونشر تقارير مُراجعة وتدقيق الحِسابات الحكوميَّة في الوقت المُناسب، وتحسين الإطار القانوني، والارتقاء بعملية رقمنة (استخدام التكنولوجية الرقمية) في المؤسسات الحكوميَّة، وتبسيط الفساد، وتنفيذ الاستراتيجيَّة الوطنيَّة للنزاهة ومُكافحة الفساد للفترة2021–2024 وتبسيط الهيكلية المؤَسّسية لِمُكافحتهُ[3].

الثاني: استِغلال الإِمكانات التصديرية للعِراق للمُساعدة في تنويع النشاط الاقتصادي بعيداً عن إِنتاج النفط، والاتجاه نحو التجارة والتكامُل. ويتمتع العِراق بموقع جُغرافي يؤَهلهُ أَن يكون مركزاً إِقليمياً للخدمات اللوجستية، لكن أَداء العِراق على صعيد الخدمات اللوجستية يتأَخر كثيراً عن أَداء نُظرائه إلى درجة أَنهُ أَصبح نقطة اختناق إِقليمية.

الثالث: النهوض بالقطاع الزِراعي في العِراق ليصبح ركيزةً أَساسية مِن ركائز اقتصاد أَكثر تنوعاً يقودهُ القطاع الخاص. وتمتلك قطاعات الإِنتاج الزراعي، والصِناعات الغذائية، وما يتصل بِها مِن خدمات، ومِنها الخدمات اللوجستية، والتمويل، والصِناعات التحويلية، والتكنولوجيا إِمكانات كبيرة للتوسع وخلق الوظائف.

مِما ذُكر أَعلاه، يمكن الاستنتاج بأَنَّ الإِصلاح الهيكلي لوزارة الخارجيَّة والتغيير الجدي في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجيَّة لا بُد من أَن يصبح مِن أَولويات الحكومة المُقبِلة. ولا بُد مِن التذكير في النهاية بأَنَّ نجاح السياسة الخارجيَّة يعتمد أيضاً وبشكلٍ واضح على نجاح مُجمل السياسات العامَّة للحكومة. فكُلما كانت السياسات العامَّة تتسم بالاتِساق والتكامُل والوضوح والإِصرار ارتفعت فرص نجاح السياسة الخارجيَّة العراقيَّة.

---

(1) أَكرم محمد حسن، مُقترحات نحو إِصلاح السياسة الخارجية العِراقية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط: https://elaph.com/Web/opinion/2010/567224.html

(2) مروان سالم العلي (وآخرون)، الحوكمة الرشيدة وإِدارة المؤسسات الدستورية في الدولة العِراقية في ظل المُتغيرات الدولية، ط1، (الأَردن-عمان: شرِكة دار أَكاديميون للنشر والتوزيع، 2022)، ص61.

(3) تقرير البنك الدولي، النهوض مِن واقع الهشاشة: كيف يمكن للعِراق تحقيق النمو والاستقرار مِن خِلال تنويع النشاط الاقتصادي؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) مُتاح على الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/202030/09/

- **الاستنتاجات**

- هُناك رغبة عراقيَّة جادة وكبيرة في مواصلة الشراكة والتعاون مع الولايات المُتحدة الأمريكيَّة مِن أَجل تحقيق أَهداف التنمية المُستدامة، وترسيخ العلاقات الاستراتيجيَّة عبر مجموعة كامِلة مِن القضايا الثنائية من أَجل مصلحتهما المُشتركة في الاستقرار الإقليمي. والتركيز على التعاون الاقتصادي وتطوير قطاع الطاقة وتغير المناخ.
- أَجرى رئيس الوزراء محمد شياع السُّوداني زيارات سريعة، إلى دول عديدة في المنطقة كالجمهورية الإسلاميَّة الإيرانيَّة والكويت والسعودية والإمارات، وإلى القارة الأوروبية بأَقوى دولتين فيها: المانيا على الصعيد الاقتصادي، وفرنسا على الصعيد العسكري. فضلاً عن زيارته لروسيا وتناول قضايا مُهِمة تخص السلم العالمي وملف الطاقة، ومشروع طريق التنمية. زيارات تهدف إلى توطيد علاقات العِراق الخارجيَّة بِكُل استقلالية بِما يخدم مصالحهُ. فالرئيس شياع السُّوداني يهتم خِلال زياراتهُ لجميع الدول، بملفات كثيرة يأَتي في مُقدِمتها الملف الأَمني والاقتصادي، بِما يتماشى مع التحديات التي تواجه بلدهُ.
- فيما يخص موقف العِراق مِن أحداث غزة، طالب العِراق دول العالم والمُنظمات الدوليَّة باتخاذ موقف لإنهاء المجازر الصهيونية، ورفع الحصار الظالم عن مدينة غزة وتوفير الممرات الآمنة للمدنيين ومرور المُساعدات الإنسانية العاجلة، كما استضافت بغداد المؤَتمر الخامس والثلاثين الطارئ لاتحاد البرلمان العربي، وذلك لِمُناقشة العدوان الصهيوني على غزة ووقف الهجمات الهمجية على استهداف المدنيين.
- إِنَّ زيارة الأَمين العام للأُمم المُتحدة إلى العِراق مُهِمة وتُعبر عن اهتِمام خاص مِن المُنظّمة الدوليَّة بالعِراق. فالزيارة فتحت آفاق توجيه الأَنظار مُجدداً إلى العِراق بوصفها دولة مِحورية في المنطقة يمكن أَن تؤَدي دوراً مُهِماً في أَية تطورات مُستقبلية، وتعد تعبيراً عن الدور المتوازن الذي يؤَديه العِراق بما يُعزز الأَمن والسلم الدوليين.
- كسب العِراق قضية تحكيم ضد تُركيا في صِراع مُستمر منذ فترة طويلة بشأَن صادِرات النفط مِن إقليم كُردستان العِراق. لتقوم تركيا إثر ذلك بوقف ضخ النفط الخام العراقي مِن خط الأَنابيب الذي يؤَدي إلى ميناء جيهان التُركي.
- ينطلق العِراق في ظل حكومة السُّوداني في علاقته مع السعودية مِن مبدأَ التعاون والشراكة بين الدول، عبر التركيز على الأَمن والمصالح المُشتركة ونِقاط الالتقاء وعناصر القوة المُشتركة بين البلدين، وأَيضاً لمعرفتهُ بِما تُمثِله السعودية مِن وزنٍ سياسي وروحي في العالم الإِسلامي.
- إن زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السُّوداني للقاهِرة حملت العديد من الملفات المُهمَّة في مسار العلاقات الثُنائية بين البلدين، لاسيّما ما يتعلق منها بترقية التعاون الاقتصادي، وأنها في الوقت نفسهُ عبرت عن دور «العراق الجديد» -إِنَّ جاز التعبير- الساعي إلى صياغة سياسة خارجية متوازنة بين إيران مِن ناحيةٍ، والدول العربيَّة مِن ناحيةٍ ثانية، باعتبار أَنَّ ذلك مِن شأَنهُ أَن يخلق بيئة مواتية لدول المنطقة تُمكِنُها مِن الخروج مِن أَزماتها التي لعبت فيها التنافسات والصِراعات الإقليمية الدور الأَكبر.

- تناولت زيارة السُّوداني إلى دِمشق ولقائه بالأَسد بحث قضايا تؤَثر على العِراق وسوريا، بِما فيها الإرهاب والمياه وتهريب المُخدرات والنازحين والهجمات الإِسرائيلية والعقوبات الأمريكيَّة والتنمية الاقتصاديَّة.

- **التوصيات**

- إنَّ القدرة على بِناء سياسة خارجية متوازِنة وغير مُتقاطِعة في بيئتها الاقليمية والدوليَّة، تحتاج إلى وحدة الموقف على مُختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية وعدم تشتُّت الآراء أَو التوجهات، بين الحكومة بصفتها تُمثل الجهاز التنفيذي وبين القوى السياسيَّة والبرلمانية، ولعل المسألة الأَساس والمُهمَّة في هذا المجال هي تحديد أَولويات السياسة الخارجيَّة والاتفاق عليها بين جميع القوى وتبنيها كمُنطلق لاستراتيجية عراقيَّة ثابِتة تؤمن بِها كُل الأَطراف السياسيَّة العراقيَّة، والتي يفترض أَن تضع في أولى أَولوياتها المصالح العُليا للدولة وعلى رأَسها السيادة الوطنيَّة، فالانطِلاق مِن مبدأَ السيادة وترسيخهُ وعدم قبول تدخل أَي طرف خارجي بالشأَنَّ الداخلي هو الأَساس في نجاح الدولة وقوتها.
- نأمل أن يكون للعِراق في المرحلة المُقبلة علاقات جيّدة تضمن مصالحهُ ومصالح شعبه مِن خِلال الثبات في السياسة الخارجيَّة التي هي غير مُتحقِقة حتى الآن.
- انطِلاقاً مِن مركزية ومِحورية المكانة العراقيَّة الجيوسياسية ينبغي أَن يكون الأداء الاستراتيجي العِراقي متوجِهاً نحو إِعادة ترتيب علاقة العِراق مع بُلدان المنطقة وتبني مواقف مُطمئنة لتِلك البُلدان، ومواجهة هالة مِن التحديات الداخليَّة والخارجيَّة. إِذ ليس أَمام العِراقيين جميعاً سِوى الوصول إلى برنامج عمل وطني يُعيد للعِراق مكانتهُ وهيبتهُ ويُقيم علاقات مُتكافئة مع دول العالم وبينها الولايات المُتحدة. إِذ إِنَّ عِراقاً قوياً هو في مصلحة الجميع، أَما العِـراق الـضعيف فـسيكون مصدراً لعدم الاستِقرار في المنطقة وفي العالم.
- على صانع القرار في العِراق أن يتبنى الخطط الاستراتيجيَّة الرامية إلى مواكبة المُتغيرات الدوليَّة وتطوير المُجتمع واستِعادة مكانة بلدنا في البيئة الخارجيَّة، عبر صياغة الاستراتيجيات الدقيقة القائمة على أَهداف واضِحة والاهتمام بالقضايا الأَكثر أهميَّة ومُعالجتها، ولتحقيق تِلك الأَهداف يجب أَن تكون الخطط الاستراتيجيَّة مرِنة بِمُراجعتها باستِمرار في ضوء رؤَية استشرافية، والرؤَية بدون عمل ما هي إِلا حلم، والعمل مِن دون رؤية ما هو إِلاَّ مضيعةٌ للوقت، أَما الرؤَية مع العمل فبإِمكانها تغيير العالم.
- دعوة الحكومة العراقيَّة إلى تبني خِطاب سياسي رسمي عِراقي موحد جاد يقف في وجه التحديات المُحيطة بالبلد الداخليَّة والخارجيَّة، وإِجراء دِراسة تحليلية علمية وواقعية لبيئتها، ومعرفة أَيهُما لهُ أَسبقية التأَثير على مصالحنا الحيوية وبالتالي تحديد الأَهداف العُليا للعِراق، على أَن يكون الهدف الأَول هو مصلحة وخدمة العِراق دولةً وشعباً بعيداً عن الولاءات الضيقة والخارجيَّة. مع توظيف كافة الإِمكانات والموارد والطاقات العراقيَّة وحشدها للتصدي للتحديات المتوقعة، مع التمييز بين التحديات التي تحتاج إلى حلول، والتهديدات التي تحتاج إلى مواجهة.

- دعوة الحكومة العراقيَّة أَن «تقر استراتيجية ثابتة، وأَن تُخفِف مِن النشاط الخارجي (غير الحكومي)، وأن تقوّي الدور الحكومي المُتمثل (برئيس الحكومة ومجلس الوزراء ووزير الخارجيَّة والسُفراء)، وبغير هذه الاستراتيجيَّة والتحرُك الفاعل فسوف يميل ميزان الكفة إلى الدول الأخرى في أَن تستجذب مِن داخل العِراق بِما يتلاءم مع سياساتها، وهُنا تخسرُ الحكومة نفوذها خارج العِراق وتتعطل العلاقات.